



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

دراسة بعنوان

أثر الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل

الأخرى في القيمة الملائمة للربح

(دراسة تطبيقية)

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة العامة

إعداد الطالبة:

رهف ضاهر

إشراف:

أ. م. د. عبد الرحمن مرعي

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ.

مستخلص الدراسة

إنّ هذه الدراسة تختبر أثر الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى في القيمة الملائمة للربح، أي أنّها تبحث في مدى الفائدة التي أُضيفت بالنسبة للمستخدمين بعد إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى على قائمة الدخل، وذلك من حيث مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي، وأيضاً من حيث مدى مساعدتهم في توقع التدفقات النقدية المستقبلية والأرباح المستقبلية.

حيث أُجريت الدراسة على عينة من المنشآت المدرجة في سوق دبي المالي، عن الفترة الممتدة بين 2010-2015، ولقد تمّ جمع البيانات من موقع سوق دبي المالي بالإضافة إلى المواقع الرسمية لعينة الدراسة، ولقد استخدمت الباحثة أسلوب المقارنة بين النتائج قبل قياس بنود الدخل الشامل الأخرى والاعتراف بها، وبعد قياسها والاعتراف بها، مستخدمة معامل الارتباط بيرسون، ثمّ الانحدار الخطي البسيط، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة الثلاث، والتوصّل إلى أثر الدخل الشامل الآخر في القيمة الملائمة للربح.

وكانت نتائج الدراسة تدلّ أنّه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الدخل الشامل الآخر من جهة وبين كلّ من قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي، قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وقدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي.



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

إقرار

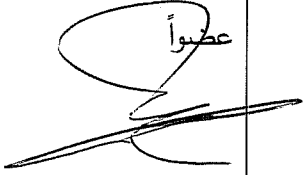
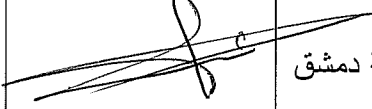
أنا الطالبة: رهن هيسم ضاهر ماجستير: محاسبة عامة
أصرح بأن هذه الدراسة غير مقتبسة أو منقولة أو محرفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن
قُبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

دمشق في / / 2018

اسم الطالبة: رهن هيسم ضاهر
التوقيع:

تمت مناقشة هذه الرسالة المقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة العامة بعنوان: "أثر الاعتراف والقياس لبند الدخل الشامل الأخرى في القيمة الملائمة للربح (دراسة تطبيقية)" بتاريخ 2018/02/21، من قبل أعضاء لجنة الحكم المؤلفة من الأساتذة الأفاضل:

أعضاء لجنة الحكم

 عظماً	الدكتور: صافي فلول الأستاذ في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق
 عضواً مشرفاً	الدكتور: عبد الرحمن مرعي الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق
 عضواً	الدكتورة: سمر حبيب المدرس في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق



إلى من علمني النجاح والصبر
إلى من كلّلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهّد لي طريق العلم.. أبي

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها
إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه
إلى رمز الحب ويلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض .. أمي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة
إلى رياحين حياتي .. إخوتي

إلى من هو أقرب إليّ من قلبي
إلى من كان ينير ليريقي
إلى من سكن روحي .. زوجي

إلى الروح التي خرجت من روحي طفلي



اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملء السموات وملء الأرض أشكرك ربّي وأحمدك على أن يسرت لي إتمام هذه الدراسة على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

ثم أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني وأنا طالبة في برنامج الماجستير، ومُعدة لهذه الدراسة، أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن مرعي، الذي له الفضل على هذه الدراسة وعلى الباحثة منذ أن كان الموضوع عنواناً وفكرة إلى أن أصبح رسالة فله مني الشكر كلّهُ والتقدير والامتنان.

وأقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الموقرين في لجنة الحكم لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، سائلاً الله الكريم أن يثيبهم عني خيراً.

كما أتوجه بالشكر إلى عمادة الكلية، وإلى الأساتذة الأفاضل في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد.

فهرس المحتويات

الترتيب	العنوان	الصفحة
—	الإطار العام للدراسة	1
—	المقدمة	1
—	مشكلة الدراسة	2
—	الدراسات السابقة	3
—	أهمية الدراسة	10
—	أهداف الدراسة	11
—	فرضيات الدراسة	11
—	منهج الدراسة	12
—	أدوات ووسائل الدراسة	13
—	محددات الدراسة	13

14	الفصل الأول: مفهومي الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر	1
14	مقدمة	1-1
16	توضيح مفهوم الدخل الشامل	2-1
18	توضيح مفهوم الدخل الشامل الآخر	3-1
20	بنود الدخل الشامل الأخرى	4-1
20	تغيرات فائض إعادة التقييم	1-4-1
25	مكاسب وخسائر ترجمة العملات الأجنبية	2-4-1
29	المكاسب والخسائر الاكتوارية من خطط منافع الموظفين	3-4-1
31	مكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع	4-4-1
33	مكاسب وخسائر التحوط للموجودات المالية (من تحوطات التدفقات النقدية)	5-4-1
39	ميزات قائمة الدخل الشامل	5-1

40	الفصل الثاني: مفهومي القيمة العادلة والقيمة الملائمة	2
40	المبحث الأول: مفهوم القيمة العادلة	1-2
40	مقدمة	1-1-2
41	توضيح مفهوم القيمة العادلة	2-1-2
43	قياس القيمة العادلة	3-1-2
44	مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة	4-1-2
45	مساوئ تطبيق محاسبة القيمة العادلة	5-1-2
46	المبحث الثاني: مفهوم القيمة الملائمة	2-2
46	مقدمة	1-2-2
47	مستخدمو القوائم المالية	2-2-2
48	توضيح مفهوم القيمة الملائمة	3-2-2
50	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	4-2-2

53	قياس القيمة الملائمة	5-2-2
55	العلاقة بين الدخل الشامل الآخر والقيمة الملائمة للربح	6-2-2
56	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	3
56	مجتمع وعينة الدراسة	1-3
57	متغيرات الدراسة	2-3
60	تحليل البيانات	3-3
62	الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة	4-3
64	اختبار الفرضيات	5-3
97	النتائج	–
98	التوصيات	–
99	المراجع	–
108	الملاحق	–

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
56	عينة الدراسة	1
61	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	2
65	معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة- الفرضية الأولى	3
66	نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الأول للفرضية الأولى	4
67	تحليل التباين ANOVA- النموذج الأول للفرضية الأولى	5
68	معاملات نموذج الانحدار الخطي- النموذج الأول للفرضية الأولى	6
70	نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين- النموذج الثاني للفرضية الأولى	7
71	تحليل التباين ANOVA- النموذج الثاني للفرضية الأولى	8

72	معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الثاني للفرضية الأولى	9
74	مقارنة بين النماذج - الفرضية الأولى	10
76	معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة - الفرضية الثانية	11
77	نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الأول للفرضية الثانية	12
78	تحليل التباين ANOVA - النموذج الأول للفرضية الثانية	13
79	معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الأول للفرضية الثانية	14
81	نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الثاني للفرضية الثانية	15
82	تحليل التباين ANOVA - النموذج الثاني للفرضية الثانية	16
83	معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الثاني للفرضية الثانية	17
85	مقارنة بين النماذج - الفرضية الثانية	18
86	معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة - الفرضية الثالثة	19

88	نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الأول للفرضية الثالثة	20
89	تحليل التباين ANOVA - النموذج الأول للفرضية الثالثة	21
90	معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الأول للفرضية الثالثة	22
91	نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الثاني للفرضية الثالثة	23
92	تحليل التباين ANOVA - النموذج الثاني للفرضية الثالثة	24
93	معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الثاني للفرضية الثالثة	25
95	مقارنة بين النماذج - الفرضية الثالثة	26

فهرس الملاحق

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	بيانات متغيرات الدراسة- الجزء الأول	108
2	بيانات متغيرات الدراسة- الجزء الثاني	111
3	بيانات متغيرات الدراسة- الجزء الثالث	114

الإطار العام للدراسة

أولاً- المقدمة:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (International Accounting Standards Board) معيار المحاسبة الدولي رقم "1" المُعدَّل (عرض البيانات المالية) عام 2008، والذي عدَّ قائمة الدخل الشامل من القوائم الإلزامية التي على المنشآت المدرجة عرضها مع بقية قوائمها، وكان مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي قد سبقه وأصدر معيار المحاسبة المالي الأمريكي رقم "130" (التقرير عن الدخل الشامل) عام 1997، وطالب المنشآت بإعداد تقرير الدخل الشامل.

ولقد ظهرت الحاجة إلى قائمة الدخل الشامل نتيجة شيوع استخدام مفهوم القيمة العادلة الذي يُستخدم في تقييم بعض عناصر الميزانية بناءً على بعض المعايير الدولية، مما يؤدي إلى توليد مكاسب أو خسائر غير محققة والتي تشكل ما يسمى الدخل الشامل الآخر.

وهناك جدل حول كيفية الاعتراف ببند الدخل الشامل الأخرى، من حيث أنه متى يجب الاعتراف بهذه الأرباح ومن الذي يقرر هذه الاعترافات، ومتى يجب الاعتراف بها كدخل في صافي الدخل أو الخسارة أي متى يتم إعادة تصنيفها من الدخل الشامل الآخر إلى صافي الدخل، وأيضاً هناك جدل حول كيفية قياس هذه العناصر، حيث أن هناك أكثر من خيار لقياس القيمة العادلة وتوقيت هذا القياس مما يؤثر على قيمة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة والتي تُشكل بند الدخل الشامل الأخرى.

وبالتالي تم في هذه الدراسة توضيح شروط الاعتراف والقياس وإعادة التصنيف بالنسبة لكل بند من بنود الدخل الشامل الأخرى وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مع العلم أنه يتم الاعتراف بعناصر

القوائم المالية إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافعها المستقبلية الاقتصادية من المنشأة أو إليها، مع إمكانية قياس التكلفة بشكل موثوق¹، أمّا القياس فهو الوحدة النقدية التي يتم على أساسها الاعتراف بالعمليات المالية وإثباتها بالقوائم المالية.

وبما أنّ مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالربح بالدرجة الأولى، فإنّهم يهتمون أيضاً بالقيمة الملائمة للربح، حيث أنّ القيمة الملائمة هي قدرة معلومات الأرباح على مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة وبناء التوقعات المستقبلية، لذلك فإنّ هذه الدراسة تبحث في أثر الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى في القيمة الملائمة للربح.

ثانياً- مشكلة الدراسة:

بعد ظهور مفهوم الدخل الشامل الآخر بناءً على إلزام المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" (عرض البيانات المالية) المنشآت بإعداد قائمة الدخل الشامل، والذي يتضمن مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة في معظمها عن تغيرات القيمة العادلة، أصبح للربح مفهومان بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وهما مفهوم صافي الدخل الذي ينتج عن قائمة الدخل، بالإضافة إلى ظهور مفهوم الدخل الشامل والذي هو صافي الدخل مضافاً له بنود الدخل الشامل الأخرى.

وبالتالي فإنّه من الضروري البحث في مدى تأثير هذه المعلومات التي يقدمها الدخل الشامل الآخر على القيمة الملائمة للربح، أي هل زوّد وجود رقم الدخل الشامل الآخر (قياسه والاعتراف به) المستخدمون بمعلومات مهمة تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة (القرارات المعتمدة

¹ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). International Financial Reporting Standards- International Accounting Standard No 16- property, plant and equipment, United kingdom, P. 885.

على سعر السهم (السوقي)، وتساعدهم أيضاً في التنبؤ المستقبلي، أم أنه يجب الاكتفاء بالمعلومات والأرقام التي تقدمها قائمة الدخل، أي الاعتماد على رقم صافي الدخل عند اتخاذ القرارات والقيام بالتنبؤات المستقبلية.

ومما سبق يمكن تلخيص المشكلة الرئيسة للدراسة في الأسئلة التالية:

1. هل يؤثر الدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في اتخاذ

القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي؟

2. هل يؤثر الدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في توقع

التدفقات النقدية المستقبلية؟

3. هل يؤثر الدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في توقع

صافي الدخل المستقبلي؟

ثالثاً- الدراسات السابقة:

❖ الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة جمعان (2014)، مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى

المعلومات في الأسواق المالية الناشئة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل، ودوره في تلبية

احتياجات المستخدمين للمعلومات في الأسواق المالية الناشئة، وذلك من خلال جمع عينة من

بيانات فعلية لـ 35 منشأة من المنشآت المدرجة في الأسواق المالية في كلٍّ من الصين، الأردن

والتشيك، بالإضافة إلى جمع آراء عينة من المختصين في مجال الأسواق المالية والعاملين في

منشآت الوساطة المالية في بيئة الأعمال السورية.

وتوصّلت النتائج إلى أنّه ليس هناك علاقة ارتباط بين الدخل الشامل وبين كلّ من العائد السوقي والسعر السوقي لأسهم المنشآت الماليّة وغير الماليّة، وأنّ هناك أثر للدخل الشامل على السعر السوقي والعائد السوقي لأسهم عينة الدراسة من المنشآت الماليّة وغير الماليّة، ولكن هذا التأثير غير دال إحصائياً، وبالتالي فقد توصّلت الدراسة إلى أنّ إفصاحات الدخل الشامل لا يمكنها أن تُقدّم المنافع المرجوة منها للمستخدمين في الأسواق الماليّة الناشئة.

2. دراسة النجار (2013)، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم الماليّة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم الماليّة المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وإظهار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مستوى القوائم الماليّة وعملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم الماليّة، وقد أُجريت الدراسة على عينة من المدراء الماليين ومدقي الحسابات الخارجيين. وكانت النتائج التي توصّلت لها هذه الدراسة أنّ المعلومات المُستَمدة من تطبيق محاسبة القيمة العادلة تعد أكثر نفعاً وفائدة من المعلومات الماليّة المُعدة على أساس التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم الماليّة لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأيضاً توصّلت إلى أنّ تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل المنشآت المساهمة العامة الفلسطينية يزوّد المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

3. دراسة رفاعه (2011)، متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى موثوقية قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية، وقياس مدى ملائمة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ونُفذت الدراسة على عينة من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال عامين 2009-2010. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ تطبيق القيمة العادلة لم يؤدّ إلى تغيير جوهري في ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أنّها توصّلت إلى أنّ تطبيق القيمة العادلة في المصارف السورية لم تؤدّ لزيادة التقلبات لأرقام الدخل بشكل معنوي، وبالتالي لم تؤثر سلباً على موثوقية قياسات القيمة العادلة، ولا تؤدي بالتالي للحد من القدرة التنبؤية للمعلومات.

4. دراسة يونس (2011)، إطار مقترح لقياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قرارات المستثمرين:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل على قرارات المستثمرين، مع التركيز على تحديد أهم العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للأسهم في بورصة الأوراق المالية المصرية بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية، وطُبقت هذه الدراسة على 60 منشأة من الوحدات الاقتصادية المتداولة أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية في الفترة الواقعة بين 1998 – 2008.

وكانت النتائج تشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل وقرارات المستثمرين عند شراء أو بيع الأوراق المالية في بورصة الأوراق المالية المصرية، وأيضاً وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين معلومات الدخل الشامل وأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية المصرية.

❖ الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة Embong (2014)، القيمة الملائمة للدخل الشامل الآخر (Value Relevance of Other Comprehensive Income):

هدفت هذه الدراسة إلى البحث تجريبياً في العلاقة بين سعر السهم والتغيرات في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الأخرى في ماليزيا. حيث افترضت هذه الدراسة أن التغير في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الأخرى له قيمة ملائمة، واختبرت هذا الافتراض عن طريق عينة مؤلفة من 2288 ملاحظة خلال ثلاث سنوات من المنشآت المدرجة في المجلس الرئيسي لبورصة ماليزيا. ولقد أشارت النتائج أن التغير في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الأخرى مرتبطة بسعر السهم، وهذه النتيجة دعمت أنه لبنود الدخل الشامل الأخرى قيمة ملائمة.

2. دراسة Deol et al (2013)، فائدة قرار إعداد تقرير الدخل الشامل: دليل من كندا (The Decision Usefulness of Comprehensive Income Reporting: Evidence from Canada)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن مدى الفائدة الناتجة عن قرار إلزام المنشآت بإعداد قائمة الدخل الشامل في كندا، وأجريت الدراسة على 324 من المنشآت المدرجة في سوق تورنتو للأوراق المالية لاختبار ما إذا كان للدخل الشامل الآخر وبنوده أهمية في التنبؤ، وفيما إذا كان له قيمة ملائمة أيضاً.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر وبنوده له أهمية في توقع الأرباح المستقبلية غير الطبيعية، وله قيمة ملائمة متزايدة عن صافي الدخل، وأن الدخل الشامل الآخر في كندا يحسن من فائدة اتخاذ القرارات.

3. دراسة (2013) Mechelli et al، هل للدخل الشامل قيمة ملائمة (Is Comprehensive Income Value Relevant?) :

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى تزايد القيمة الملائمة للدخل الشامل وبنود الدخل الشامل الأخرى في الدول الأوروبية بعد إلزام تطبيق المعايير الدولية، ومنها المعيار الدولي رقم (1) والذي ألزم المنشآت بإعداد قائمة الدخل الشامل. وأجريت هذه الدراسة على عينة من المنشآت الأوروبية المدرجة خلال الفترة من 2001-2006، وشملت ملاحظات 16511 منشأة، وتوصلت النتائج إلى أنّ صافي الدخل له قيمة ملائمة أكبر من الدخل الشامل.

4. دراسة (2012) Ferraro et al، القيمة الملائمة لتعديلات ترجمة العملات الأجنبية في سوق إيطاليا للأوراق المالية (The Value Relevance of Foreign Currency Translation Adjustments (FCTAs) in the Italian Stock Exchange) :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فيما إذا كانت تعديلات ترجمة العملات الأجنبية التي تشكل أكبر بند من بنود الدخل الشامل الأخرى لها قيمة ملائمة أكبر من صافي الدخل بالنسبة للمستثمرين، وتُنفذت هذه الدراسة على عينة من المنشآت المدرجة في سوق إيطاليا للأوراق المالية بعد تبني المعيار الدولي رقم (1) مباشرة. ولقد توصلت النتائج إلى أنّ تعديلات ترجمة العملات الأجنبية له قيمة ملائمة أكبر بالنسبة للمستثمرين الإيطاليين، وبالتالي فإنّ الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة أنّ نتائجها تتعارض مع فكرة أنّ تعديلات ترجمة العملات الأجنبية هي مجرد قيود دفترية لضبط الحسابات.

**5. دراسة Kubota et al (2009)، محتوى المعلومات من الدخل الشامل الآخر وصافي الدخل
Information content of other comprehensive income and net
:(income**

قامت هذه الدراسة باختبارات تجريبية من أجل دراسة الافتراض القائل أنّ الدخل الشامل
وبنود الدخل الشامل الأخرى تستطيع مساعدة المستثمرين في تحديد عوائد الأسهم المستقبلية.
ولقد تمّ استخدام عينة من المنشآت المدرجة في السوق الأولي والثانوي في سوق طوكيو للأوراق
المالية، وكانت النتائج أنّ صافي الدخل يحتوي معلومات ذات علاقة أكثر من تلك التي يحتويها
الدخل الشامل، على الرغم من أنّ بنود الدخل الشامل الأخرى تحتوي معلومات هامة إضافية
أيضاً.

**6. دراسة Saeedi (2008)، دراسة تفوق الدخل الشامل على صافي الدخل كمقياس لأداء
المنشأة) Examining the superiority of comprehensive income to net
:(income as a measure of firm performance**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مقدرة الدخل الشامل وصافي الدخل على تلخيص أداء
المنشآت كما هو مبين في عوائد الأسهم، كما أنّ هذه الدراسة هدفت إلى اختبار فيما إذا كان
الدخل الشامل له قدرة أكثر من صافي الدخل على تلخيص أداء المنشآت، وأيضاً هدفت إلى
التحقق من الادّعاء القائل بأنّ قياس الدخل وفق مبدأ الدخل الشامل هو مقياس لأداء المنشأة
أفضل من قياسه وفقاً للمبادئ الأخرى.

وذلك من خلال عينة من المنشآت المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية خلال ثلاث سنوات
2001-2003، وعينة من المنشآت الحكومية، وكان عدد المنشآت المُجرى عليها الاختبار
بالإجمال 647.

وكانت النتائج تدل على أنّ الدخل الشامل غير متفوق على صافي الدخل في تقييم أداء المنشآت بناءً على عوائد الأسهم وأسعارها، باستثناء مجموعة الاستثمار الصناعية، بالإضافة إلى أنّه غير متفوق على صافي الدخل في تقييم أداء المنشآت وفق مبدأ توقع التدفقات النقدية، باستثناء المنشآت الحكومية، وتوصّلت الدراسة أيضاً إلى وجود أدلة ضعيفة على أنّ الدخل الشامل طوّر من قدرة صافي الدخل على تقييم أداء المنشآت.

7. دراسة (2007) Ramond et al، القيمة الملائمة للدخل الشامل ومكوناته (Value :Relevance of Comprehensive Income and Its Components):

هدفت هذه الدراسة إلى البحث إلى أي مدى تمكّنت أرقام الدخل المحاسبي الثلاثة، والتي هي الدخل التشغيلي وصافي الدخل والدخل الشامل الآخر، من أن تُزود المستثمرين بمعلومات ذات قيمة ملائمة في ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وأميركا، وذلك عن طريق أخذ عينة كبيرة من المنشآت المدرجة الأوروبية.

وتوصّلت النتائج إلى أنّ الدخل الشامل له قيمة ملائمة أقل من صافي الدخل والدخل التشغيلي، بالإضافة إلى أنّ إجمالي الدخل الشامل الآخر يعطي معلومات إضافية ذات صلة بالسعر أكثر من صافي الدخل في معظم البلدان تحت الدراسة.

8. دراسة (2005) Pinto، ما مدى شمولية الدخل الشامل؟ القيمة الملائمة لتعديلات ترجمة العملات الأجنبية (The How comprehensive is comprehensive income? :value relevance of foreign currency translation (Adjustment):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار القيمة الملائمة لمعلومات تعديلات ترجمة العملات الأجنبية، وقد أُجريت هذه الدراسة على عينة من المنشآت الأمريكية متعددة الجنسيات، والتي تملك مبالغ كبيرة من الاستثمارات الأجنبية.

وكانت نتائج هذه الدراسة أنها ليست مع الفكرة القائلة بأنّ تعديلات ترجمة العملات الأجنبية هي مجرد قيود في الدفاتر دون أن يكون لها أي أثر على التقييم إلّا بعد التخلص من الأصول ذات العملة الأجنبية وتحويلها إلى عملة أجنبية، ولذلك فإنّ الدخل الشامل الآخر والذي يُكوّن عنصر تغيرات أسعار العملات الأجنبية العنصر الأكبر فيه في أغلب المنشآت، وهو مصدر هام للمعلومات ذات القيمة الملائمة بالنسبة للمستثمرين.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنّها تناولت عدد من المنشآت المدرجة في سوق دبي المالي عن الفترة من 2010-2015، وتمّ استخدام قوائمها المالية بالإضافة إلى معلومات الأسهم الخاصة بها، أي أنّ العينة المستخدمة في هذه الدراسة مختلفة عن العينات السابقة.

كما أنّ هذه الدراسة ركّزت في مدى ملائمة معلومات الأرباح بعد إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى، وفائدتها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من حيث مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الصحيحة، وبناء التوقعات المستقبلية.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنّها تتناول الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى، وأثرها على القيمة الملائمة للربح، أي أنّها تبحث في ما إذا كان الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى أدّى إلى زيادة ملائمة وموثوقية معلومات الأرباح بالنسبة للمستخدمين، حيث أنّ المستخدمين يهتمون بدرجة كبيرة لمعرفة أي رقم للربح ملائم أكثر لاتخاذ قراراتهم، ولبناء توقعاتهم المستقبلية. أمّا على الصعيد العملي فأهميتها تكمن في أنّها طُبّقت على عدد من المنشآت في سوق دبي المالي لبيان أثر الدخل الشامل الآخر في القيمة الملائمة للربح.

خامساً- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى في القيمة الملائمة للربح ويرتبط بهذا الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية وهي:

1. التوصل إلى الفائدة التي يقدمها رقم الدخل الشامل الآخر لمستخدمي القوائم المالية من حيث مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي.
2. التوصل إلى الفائدة التي يقدمها رقم الدخل الشامل الآخر لمستخدمي القوائم المالية من حيث مساعدتهم في توقع التدفقات النقدية.
3. التوصل إلى الفائدة التي يقدمها رقم الدخل الشامل الآخر لمستخدمي القوائم المالية من حيث مساعدتهم في توقع صافي الدخل.

سادساً- فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة يمكن صياغة ثلاثة فروض رئيسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي، وينبثق عنها الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:

- أ- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي الدخل في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي.
- ب- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وينبثق عنها الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:

أ- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي الدخل في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ب- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي، وينبثق عنها الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:

أ- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي الدخل في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي.

ب- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي.

سابعاً - منهج الدراسة:

إنَّ المنهج المُتبَّع في هذه الدراسة هو منهج وصفي تحليلي يقوم على وصف الواقع وتحليل البيانات والمعطيات المتاحة.

ثامناً - أدوات ووسائل الدراسة:

من أجل إتمام الدراسة والتوصل إلى النتائج، قامت الباحثة باستخدام الأدوات والوسائل التالية:

(1) القوائم المالية، التقارير السنوية وأسعار الأسهم السوقية للمنشآت عينة الدراسة من خلال المواقع

الرسمية للمنشآت والبنوك، بالإضافة إلى موقع سوق دبي المالي، وذلك للوصول إلى البيانات

المالية المطلوبة من أجل إجراء الدراسة التطبيقية.

(2) معامل الارتباط بيرسون: وذلك من أجل اختبار مدى وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة

والمتغيرات التابعة.

(3) الانحدار الخطي البسيط: وذلك لاختبار مدى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل

في المتغير التابع.

تاسعاً - محددات الدراسة:

إنَّ محددات الدراسة عديدة ألا وهي:

1- عدم القدرة على توسيع الفترة الزمنية، وذلك بسبب عدم توفر البيانات المالية المطلوبة التي

تتضمن أرقام الدخل الشامل الآخر.

2- عدم القدرة على اختبار أثر بنود الدخل الشامل الأخرى كل على حده، للوصول إلى أثر كل بند

في القيمة الملائمة للربح، وذلك بسبب عدم توفر جميع بنود الدخل الشامل الأخرى في القوائم

المالية المتوفرة.

3- عدم القدرة على تطبيق الدراسة على المنشآت السورية، حيث أنَّ أغلب القوائم المالية للمنشآت

السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في الوقت الحالي لا تحتوي على بنود الدخل

الشامل الأخرى، وبعضها الآخر يحتوي على أرقام ذات أهمية نسبية ضعيفة.

الفصل الأول: مفهومي الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر

1-1 مقدمة:

لقد تغيرت مفاهيم الاعتراف والقياس للدخل خلال السنوات، حيث كانت التقارير والقوائم المالية تهتم بشكل كبير بقياس الأرباح والخسائر المحققة، والتي تتعلق بنشاط المنشأة الأساسي، والاعتراف بها في صافي الدخل، ولكن مع تزايد استخدام القيمة العادلة لقياس أصول والتزامات المنشأة، ونتيجة أن تغير القيمة العادلة باستمرار يولد مكاسب أو خسائر غير محققة لا تظهر في صافي الدخل، ونتيجة انتشار بعض الأحداث الأخرى التي تولّد أيضاً مكاسب أو خسائر غير محققة (كانتشار المنشآت متعددة الجنسيات)، أصبح الاعتراف بهذه المكاسب والخسائر بشكل منفصل عن صافي الدخل يهم مستخدمي القوائم المالية لدرجة كبيرة.²

وعلى أثر ذلك، ونتيجة الحاجة إلى الاعتراف بتلك المكاسب والخسائر غير المحققة، بدأ ظهور مفهوم قائمة الدخل الشامل، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة المعدلة من المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" (عرض القوائم المالية)، وتم إلزام المنشآت بتطبيقه ابتداءً من 1 - كانون

² Epstein, Barry J., and Jermakowicz, Eva K., (2010). WILEY Interpretation and Application of International Financial Reporting standards 2010, United Kingdom: John Wiley & Sons, P. 101.

الثاني- 2009³، وحدد المجلس مجموعة من العمليات التي يجب أن تعترف المنشأة بها تحت اسم

بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن قائمة الدخل الشامل، وكبند منفصل من بنود حقوق الملكية.⁴

وكان الهدف من قائمة الدخل الشامل تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث تكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة ملائمة عندما تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين، وتستطيع أن تؤثر على قراراتهم الاقتصادية عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل، أو عندما تمكنهم من التأكد من صحة تقييماتهم السابقة وتصحيحها⁵، كما أنّ هذه القائمة تقوم بمساعدة المستخدمين في تكوين توقعاتهم عن التغيرات التي من المحتمل أن تحدث في التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة⁶، وذلك لأنّ بنود الدخل الشامل الأخرى هي عبارة عن مكاسب أو خسائر غير محققة في الفترة الحالية، ولكن من المتوقع أن تتحول إلى أرباح أو خسائر محققة في الفترات القادمة وبالتالي فإنّه من المتوقع أن تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية، في الوقت نفسه فإنّها من المتوقع أن تؤثر أيضاً على صافي الدخل المستقبلي.

³ International Accounting Standards Committee Foundation., (2015). International Financial Reporting Standards- International Accounting Standard No 1- Presentation of Financial Statements, P. 771.

⁴ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2010), Intermediate Accounting: IFRS Edition, Volume 1, United States of America: John wiley & sons, P. 164.

⁵ Groen, Angela, (2010). The value relevance of other comprehensive income under IAS 1: an empirical investigation, Amsterdam business school, Amsterdam, P. 15.

⁶ Pratt, Jamie, (2010). Financial Accounting in an Economic Context, 8th Ed, United States of America: John wiley & sons, P. 341.

وعليه فإنّ المنشآت تقوم بالاعتراف بمثل هذه المكاسب والخسائر غير المحققة، والتي لا يتم إظهارها ضمن صافي الدخل، وقياسها فيما يسمى الدخل الشامل متجاوزة بذلك قائمة الدخل.⁷

وقد عملت الباحثة في هذا الفصل على التعريف أكثر بالدخل الشامل وبند الدخل الشامل الأخرى كلاً على حده، ومتى يتم الاعتراف بها وكيف يتم قياسها، ومتى يتم إعادة تصنيفها.

2-1 توضيح مفهوم الدخل الشامل:

ظهر مفهوم الدخل الشامل ضمن المعايير المحاسبية العالمية مع صدور بيان مفاهيم المحاسبة الماليّة الأمريكية (SFAC 3) في عام 1980، واحتاج واضعو معايير المحاسبة الأمريكية عقب ذلك أربع سنوات أخرى لتحديد كيفية قياس الدخل الشامل من خلال بيان مفاهيم المحاسبة الماليّة الأمريكية (SFAC 5)،⁸ إلّا أنّ التطبيق الفعلي لمفهوم الدخل الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية كان من خلال معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS 130) عام 1997.⁹

ومن ثمّ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية بعد ذلك النسخة المعدّلة من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض البيانات الماليّة"، وعرّف الدخل الشامل على أنّه "التغير في حقوق الملكية خلال فترة معينة والناجم عن المعاملات والأحداث الأخرى، بخلاف تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات

⁷ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Intermediate Accounting, (14th Ed), United States of America: John Wiley & sons, P.182.

⁸ جمعان، فادي، (2014). مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق الماليّة الناشئة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق.

⁹ Financial accounting standards board, (1997). Statement of financial accounting standards No. 130-Reporting comprehensive, P. 4.

مع الملاك بصفته ملاك¹⁰، حيث ألزم المنشآت بإعداد قائمة الدخل الشامل، وأوضح في المعيار

أن هذه القائمة يجب أن تعرض:

- أ. صافي الدخل أو الخسارة.
- ب. مجموع الدخل الشامل الآخر.
- ت. الدخل الشامل للفترة والذي هو مجموع الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.¹¹

وكان هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تطوير مفهوم الدخل وإظهاره بشكله الواسع ليتضمن نتائج العمليات التي لا يتم الاعتراف بها ضمن صافي الدخل¹²، حيث أنه في ظل مفهوم الدخل الشامل يجب أن تعترف المنشآت بأثر كافة العمليات والأحداث التي تمت خلال الفترة باستثناء أثر العمليات الرأسمالية مع أصحاب رأس المال بوصفهم مالكي المنشأة مثل الزيادة أو التخفيض في رأس المال أو توزيع الأرباح¹³.

ويتم قياس الدخل الشامل عن طريق تقسيم الدخل إلى قسمين:¹⁴

أ. قسم يتضمن جميع المصاريف والإيرادات، المكاسب والخسائر والتي يُعترف بها ضمن صافي الدخل.

ب. والقسم الثاني يتضمن المكاسب والخسائر التي لا يُعترف بها في صافي الدخل، ولكنها في الوقت نفسه تؤثر على حقوق المالكين.

¹⁰ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، (2016). معيّار المحاسبة الدولي رقم 1- عرض القوائم المالية، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مترجم)، السعودية، ص. # 2.

¹¹ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). Op. Cit. (3), P. 759.

¹² Nikolai, Loren A., Bazley, John D., and Jones, Jefferson P., (2010). Intermediate Accounting, (11th edition), United States of America: Cengage learning, P.184.

¹³ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Loc. Cit. (7).

¹⁴ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D. (2012). Loc. Cit. (7).

وبإضافة القسم الثاني إلى القسم الأول ينتج الدخل الشامل للفترة المحاسبية.

3-1 توضيح مفهوم الدخل الشامل الآخر:

في السنوات الأخيرة زاد استخدام القيمة العادلة عند قياس أصول والتزامات المنشأة، وبما أنّ القيمة العادلة تتغير باستمرار، فكان رأي البعض أنّ الاعتراف بهذه المكاسب والخسائر الناتجة عن تلك التغيرات في صافي الدخل هو أمر مضلل لمستخدمي القوائم المالية، ولقد وافق مجلس معايير المحاسبة المالية على ذلك، وقام بتحديد عدد معين من العمليات التي يجب الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية كبند من بنود الدخل الشامل الأخرى، ومن هذه العمليات المكاسب والخسائر غير المحققة التي تنتج عند إعادة تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع، حيث تكون المنشأة استبعدت هذه المكاسب والخسائر من صافي الدخل، وبالتالي قامت بالتخفيف من التقلبات فيه نتيجة التذبذبات في القيمة العادلة، وفي الوقت نفسه أفصحت عن المكاسب أو الخسائر المحتملة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.¹⁵

وعلى عكس صافي الدخل فإنّ الدخل الشامل الآخر ليس بمفهوم سهل القياس¹⁶، وحتىّ نتمكن من قياس الدخل الشامل الآخر فإنّه من المهم فهم عناصره، حيث حدد مجلس معايير المحاسبة المالية مجموعة محددة من العمليات التي تشكل الدخل الشامل الآخر¹⁷، وإنّ بنود الدخل الشامل الأخرى الأكثر تكراراً في القوائم المالية هي:¹⁸

¹⁵ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 181 & 182.

¹⁶ Nijman, Guus, (2011). What is the value relevance of reporting Other Comprehensive Income, BSc Thesis, Universities van Amsterdam, P. 8.

¹⁷ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 181.

¹⁸ Epstein, Barry J., and Jermakowicz, Eva K., (2010). Op. Cit. (2), P. 109.

- أ. تغيرات فائض إعادة التقييم.
 - ب. مكاسب وخسائر ترجمة العملات الأجنبية.
 - ت. المكاسب والخسائر الاكتوارية من خطط منافع الموظفين.
 - ث. مكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع.
 - ج. الجزء الفعال من مكاسب وخسائر التحوط للموجودات المالية (من تحوطات التدفقات النقدية).
- ويشكل الدخل الشامل الآخر جزء من الدخل الشامل¹⁹، حيث أننا نستطيع التوصل إليه عن طريق المعادلة التالية:²⁰

$$\text{صافي الدخل} + \text{الدخل الشامل الآخر} = \text{الدخل الشامل}$$

كما أننا نستطيع التوصل إلى قيمة الدخل الشامل الآخر عبر المعادلة التالية:²¹

الدخل الشامل الآخر = القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة - (القيمة الدفترية لحقوق الملكية في بداية الفترة الحالية + الأرباح في نهاية الفترة - توزيعات الأرباح في نهاية الفترة)

كما أنّ الدخل الشامل الآخر هو عنصر من عناصر حقوق الملكية²²، حيث أنّ مجلس معايير المحاسبة الدولية قد طالب المنشآت في إظهار الأثر التراكمي للدخل الشامل الآخر في قائمة المركز

¹⁹ Bellandi, Francesco, (2012). Dual Reporting for Equity and Other Comprehensive Income under IFRSs and U.S GAAP, United kingdom: John Wiley & Sons, P. 3.

²⁰ Weil, Roman L., Schipper, Katherine, Francis, Jennifer, (2013). Financial Accounting: An Introduction to Concepts, Methods and Uses, (14th Ed), Cengage Learning, P. 152.

²¹ Robinson, Thomas R., et al., (2012), International Financial Statement Analysis, (2nd Ed), John Wiley & Sons.

²² Bellandi, Francesco, (2012). Loc. Cit. (19).

(b) نموذج إعادة التقييم: حيث أنه وبعد الاعتراف الأولي للأصل، يجب أن يُسجل البند من بنود العقارات والآلات والمعدات بمبلغ إعادة التقييم، والذي يساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي مجمع اهتلاك لاحق وأي مجمع خسائر هبوط لاحقة في انخفاض القيمة. ولكن في الوقت نفسه الذي سمح به مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت بالاختيار بين أسلوب التقييم، فإنه أيضاً وضع محددات يجب على المنشآت تطبيقها في حال اختارت أسلوب إعادة التقييم وهي: ²⁶

(1) يجب أن تتم إعادة التقييم على أساس منتظم بشكل كافٍ، بحيث تتم عندما تختلف القيمة الدفترية بصورة مادية عن القيمة العادلة، على أن تتم إعادة التقييم سنوياً في حال وجود اختلاف جوهري، أو بين 3-5 سنوات في حال لم يكن هناك اختلاف جوهري بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأصل.

(2) عند إعادة التقييم لأي بند من العقارات، الآلات، أو المعدات، فإنّ المبلغ الدفترى للأصل يتم تعديله إلى المبلغ المُعاد تقييمه، مع ملاحظة أنّ أي استهلاك متراكم بتاريخ إعادة التقييم يجب أن يُعاد احتسابه بما يتناسب مع القيمة الدفترية الجديدة للأصل، بحيث تصبح القيمة الدفترية للأصل مساوية لمبلغه المُعاد تقييمه، أو يتم استبعاد مجمع الاستهلاك، ويتم تعديل القيمة المُرحّلة الإجمالية للأصل لتصبح مساوية مبلغ الأصل المُعاد تقييمه.

(3) عندما يعاد تقييم بند من بنود العقارات، الآلات أو المعدات، فإنّه يجب إعادة تقييم كامل الفئة التي ينتمي إليها البند المُعاد تقييمه، حيث أنّ الفئة هي مجموعة من الأصول ذات الطبيعة

²⁶ المرجع السابق (25)، ص. # 6 & 7.

والاستخدام المتشابه في عمليات المنشأة، حيث يُعتبر كلاً من الأراضي، السفن، السيارات فئة واحدة.

وعند اختيار المنشأة لنموذج إعادة التقييم فإنّ زيادة القيمة العادلة لأصولها عن قيمتها الدفترية يؤلّد ما يسمى فائض إعادة التقييم²⁷، والذي يؤثر على الدخل الشامل الآخر وحقوق الملكية، حيث أنّه يشكل البند الأول من بنود الدخل الشامل الأخرى، وبالتالي فإنّ الزيادة في القيمة العادلة لتلك الأصول ليس له أي أثر على صافي الدخل للسنة الحالية، لكن الاعتراف بالنقص كمصروف يؤثر على صافي الدخل مع مراعاة ما يلي:

- 1) عندما تنخفض قيمة أصل نتيجة إعادة التقييم (بعد أن أعيد تقييمه سابقاً بالزيادة وتمّ الاعتراف بهذه الزيادة في فائض إعادة التقييم)، فإنّه يجب الاعتراف بانخفاض قيمة الأصل ضمن الدخل الشامل الآخر في حدود مبلغ فائض إعادة التقييم المعترف به سابقاً، وفي حال تجاوز مبلغ التخفيض فائض إعادة التقييم السابق، فيتم الاعتراف بالفرق كمصروف في قائمة الدخل.
- 2) عندما تزداد قيمة الأصل نتيجة إعادة التقييم (بعد أن تمّ تخفيض قيمته سابقاً وتمّت معالجة الفرق كمصروف)، فإنّ الزيادة اللاحقة في قيمة الأصل يجب الاعتراف بها كدخل في حدود ما تمّ الاعتراف بالتخفيض كمصروف على أن يتم الاعتراف في أية زيادة لاحقة في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.²⁸

²⁷ Mirza, Abbas A., (2010). IFRS: Practical Implementation Guide and Workbook, (2nd Ed), P. 113.

²⁸ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية. (2016). مرجع سبق ذكره (25)، ص. # 7.

1-1-4-1 قياس فائض إعادة التقييم:

عند اختيار المنشأة نموذج إعادة التقييم، فإنها ستقوم بقياس أي بند من بنود العقارات، الآلات أو المعدات بالقيمة العادلة بعد الاستحواذ، أي أنّ أي زيادة في القيمة العادلة سيجعلها تقوم بتعديل قيمة الأصل المعني في الزيادة في دفاترها، ومن ثمّ إنشاء حساب مكاسب غير محققة، يسمى فائض إعادة التقييم.²⁹

وإنّ فائض إعادة التقييم هذا سيزيد من قيمة الدخل الشامل الآخر، وبالتالي من قيمة الدخل الشامل، ولكنّه لا يؤثر على صافي الدخل وذلك لأنّه عبارة عن مكاسب غير محققة.

2-1-4-1 الاعتراف بفائض إعادة التقييم:

عند اتباع المنشأة لنموذج إعادة التقييم، فإنّه يتم الاعتراف بالزيادة في قيمة الأصل العادلة في قائمة الدخل الشامل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى تحت عنوان فائض إعادة التقييم ويُجمّع ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بهذا البند في القوائم الماليّة وعرضه كما يلي:³⁰

■ في قائمة الدخل الشامل:
الدخل الشامل الآخر
فائض إعادة التقييم (مكاسب غير محققة)
■ في حقوق الملكية:
الدخل الشامل الآخر المُجمّع
فائض إعادة التقييم المُجمّع *

²⁹ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 657.

³⁰ Ibid (7), P. 658.

* حيث يُجمَع فائض إعادة التقييم للأصل على عدة سنوات إلى أن يتم إعادة تصنيفه كما هو موضح في الفقرة التالية.

3-1-4-1 إعادة تصنيف فائض إعادة التقييم:

يتم إعادة تصنيف بنود الدخل الشامل الأخرى مع الزمن حيث تنتقل هذه البنود من كونها أحد بنود الدخل الشامل الأخرى لتصبح في معظمها من مكونات صافي الدخل³¹، وقد عرّف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تعديلات إعادة التصنيف بأنها "المبالغ التي يُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في الفترة الحالية، والتي سبق إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر في الفترة الحالية، أو في الفترات السابقة"³².

وبالنسبة لفائض إعادة التقييم وضّح المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) أنّه يستمر الاعتراف بفائض إعادة التقييم لبنود العقارات، الآلات والمعدات كمكاسب غير محققة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى، ويُجمَع في حقوق الملكية إلى أن يتحقق هذا الفائض، حيث يتحقق فائض إعادة التقييم عند إخراج الأصل من الخدمة أو بيعه، عندها يتم تحويله إلى الأرباح المحتجزة مباشرة.³³

³¹ McEwen, Ruth Ann, (2009). Transparency in Financial Reporting: A Comparison between IFRS and US GAAP, Britain: Harriman house Ltd.

³² المرجع السابق (31)، ص. # 2.

³³ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). Op. Cit. (1), P. 891.

2-4-1 مكاسب وخسائر ترجمة العملات الأجنبية:

لقد ازداد الاهتمام بفروقات أسعار الصرف للعملات الأجنبية في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة انتشار المنشآت المتعددة الجنسيات، حيث يكون للمنشأة فرع أو أكثر في دول متعددة تختلف عملتها الوظيفية عن عملة العرض للمنشأة الأم.³⁴

أي يمكن أن يكون للمنشأة عمليات أجنبية، حيث عرّف المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) العملية الأجنبية بأنها "منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع مشترك للمنشأة معدة التقرير، يكون مقر أنشطتها أو تسييرها في بلد أو بعملة بخلاف البلد أو العملة للمنشأة معدة التقرير".³⁵

وبالتالي فإنّ عمليات المنشأة الأجنبية هي التي تنشأ نتيجة وجود منشأة لها فروع في دول أجنبية أخرى، حيث أنّ عملة القياس المستخدمة في القوائم المالية للمنشآت التابعة التي تعمل في بلد غير بلد المنشأة الأم تكون عادةً العملة الوظيفية في تلك البلد، وبالتالي فيجب ترجمة القوائم المالية للمنشآت التابعة من عملتها الوظيفية إلى عملة التقرير (العملة الوظيفية التي تُستخدم في بلد المنشأة الأم)، وذلك من أجل توحيد القوائم المالية للمنشآت المتعددة الجنسيات³⁶، حيث أنّ الأهداف الرئيسية لعملية الترجمة هي إعداد القوائم المالية الموحدة، أو إجراء مقارنات لمجموعة من المنشآت الواقعة في دول مختلفة³⁷.

³⁴ Günther, Robert, (2015). Value-Relevance of Other Comprehensive Income under IFRS, PHD thesis, St. Gallen, P. 27.

³⁵ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، (2016). معيار المحاسبة الدولي رقم 21- آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مترجم)، السعودية، ص. # 1 & 2.

³⁶ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 258.

³⁷ فخر، نواف، الرضا، عقبة، والمصري، تيسير، (2011). المشكلات المحاسبية المعاصرة، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص. #

ونتيجة فروقات أسعار الصرف بين العملات الأجنبية والعملة الوظيفية للمنشأة معدة التقارير ينشأ ما يسمى مكاسب أو خسائر ترجمة العملات الأجنبية.

1-2-4-1 قياس مكاسب و خسائر ترجمة العملات الأجنبية:

تنشأ مكاسب و خسائر ترجمة العملات الأجنبية نتيجة وجود المنشآت متعددة الجنسيات، والتي يكون لها منشأة تابعة أو عدد من المنشآت التابعة لكل منها عملة وظيفية مختلفة، فعندما تضم المجموعة منشآت فردية لها عملات وظيفية مختلفة، فإنه يتم التعبير عن نتائج كل منشأة ومركزها المالي بعملة مشتركة، وذلك من أجل التمكن من عرض قوائم مالية موحدة.³⁸

وتتم ترجمة القوائم المالية للمنشأة التابعة إلى عملة العرض التي تستخدمها المنشأة الأم باستخدام الإجراءات التالية:

1. قياس جميع الأصول والالتزامات باستخدام سعر صرف الإقفال في تاريخ قائمة المركز المالي.

2. قياس جميع الإيرادات والمصاريف باستخدام أسعار الصرف في تواريخ الاعتراف بهذه المعاملات، ولأغراض عملية يتم استخدام متوسط سعر صرف الفترة عند ترجمة الإيرادات والمصاريف³⁹، وذلك لأنه من الصعب الحصول على سعر الصرف بتاريخ كل عملية تسبب إيراد أو مصروف

3. يتم قياس حقوق الملكية باستخدام سعر صرف تاريخي.

³⁸ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، (2016). مرجع سبق ذكره (35)، ص. #6.

³⁹ المرجع السابق (35).

4. يتم قياس توزيعات الأرباح باستخدام سعر الصرف بتاريخ الإعلان عنها.⁴⁰

وبالتالي تتشكل مكاسب أو خسائر فروقات أسعار الصرف للعمليات الأجنبية، والتي تسمى فروقات

ترجمة العملات الأجنبية، ويكون سبب هذه الفروقات هو:⁴¹

1. ترجمة الإيرادات والمصروفات بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات، بينما تتم ترجمة

الأصول والالتزامات بسعر الإقفال.

2. ترجمة صافي الأصول الإفتتاحية بسعر إقفال يختلف عن سعر الإقفال السابق.

1-4-2-2 الاعتراف بمكاسب وخسائر ترجمة العملات الأجنبية:

أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات

الأجنبية"، أنه يجب الاعتراف بجميع فروقات الصرف الناتجة عن ترجمة القوائم المالية الأجنبية في

الدخل الشامل الآخر⁴²، أي أن هذه المكاسب والخسائر لا تؤثر على صافي الدخل، وإنما تؤثر فقط

على الدخل الشامل الآخر، وذلك لأنها مكاسب أو خسائر غير محققة، ويتم عرضها في القوائم

المالية كما يلي:

⁴⁰ Delaney, Patrick R., Whittington, O. Ray, (2010). Wiley CPA Exam Review 2011, Financial Accounting and Reporting, United States of America: John Wiley & Sons, P. 791.

⁴¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، (2016). مرجع سبق ذكره (35)، ص. # 7.

⁴² المرجع السابق (35)، ص. # 6.

■ في قائمة الدخل الشامل:

الدخل الشامل الآخر

مكاسب/ خسائر ترجمة العملات الأجنبية (مكاسب/خسائر غير محققة)

■ في حقوق الملكية:

الدخل الشامل الآخر المُجمّع

مكاسب/ خسائر ترجمة العملات الأجنبية المُجمّعة

3-2-4-1 إعادة تصنيف مكاسب وخسائر ترجمة العمليات الأجنبية:

عند استبعاد أي عملية أجنبية يتم إعادة تصنيف المبلغ التراكمي لفروقات أسعار الصرف المرتبطة بها والمُعترف بها في الدخل الشامل الآخر والمترجمة ضمن بند منفصل في حقوق الملكية، إلى الربح أو الخسارة، في نفس فترة الاعتراف بمكاسب أو خسائر التخلص من هذه العملية (المنشأة التابعة)، وعند الاستبعاد الجزئي أيضاً لمنشأة تابعة تُشكّل عملية أجنبية تقوم المنشأة بإعادة تصنيف الحصة المناسبة فقط والمتعلقة بالجزء المُستبعد للمبلغ التراكمي لفروقات الصرف المُعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.⁴³

كما أوضح المعيار أنّ مكاسب وخسائر ترجمة العملات الأجنبية تؤثر بشكل ضئيل أو لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية⁴⁴، وذلك بسبب قلة أحداث استبعاد المنشآت التابعة، وبالتالي فإنّ مكاسب

⁴³ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). International Financial Reporting Standards– International Accounting Standard No 21– The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates, P. 1002.

⁴⁴ Ibid⁽⁴³⁾, P. 1000.

وخسائر ترجمة العملات الأجنبية لا تستطيع مساعدة المستثمرين كثيراً في توقع الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية.

3-4-1 المكاسب والخسائر الاكتوارية من خطط منافع الموظفين:

إنّ منافع الموظفين هي "جميع أشكال التعويضات المُقدّمة من قبل المنشأة، مقابل خدمة مقدّمة من قبل الموظفين، أو مقابل إنهاء التوظيف"، وتكون هذه التعويضات إمّا في فترة عمل الموظف داخل المنشأة (منافع قصيرة الأجل)، أو بعد انتهاء خدمة الموظف.⁴⁵ ولكن قياس المنافع ما بعد انتهاء خدمة الموظف يتطلب من المنشأة القيام بوضع افتراضات اكتوارية غير متحيزة ومتسقة، حيث عرّف المعيار المحاسبي الدولي رقم "19" الافتراضات الاكتوارية بأنّها "أفضل تقديرات للمنشأة للمتغيرات التي ستحدد التكلفة النهائية لمنافع ما بعد انتهاء الخدمة"، ومن هذه ما يلي:⁴⁶

1. معدل الوفيات.
 2. معدل دوران الموظفين والعجز والتقاعد المبكر.
 3. نسبة الأعضاء في الخطة مع من يعيلونهم الذين سيكونون مؤهلين للحصول على المنافع.
 4. سعر الخصم.
 5. الراتب المستقبلي.
- ونتيجة الاعتماد على الافتراضات الاكتوارية ينتج المكاسب والخسائر الاكتوارية، والتي تحتوي على:
1. أثر التغير في الافتراضات الاكتوارية.

⁴⁵ مؤسسة المعايير الدولية للقرارات المالية، (2016). معيار المحاسبة الدولي رقم 19- منافع الموظف، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين)، السعودية، مترجم، ص. # 2.

⁴⁶ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). International Financial Reporting Standards- International Accounting Standard No 19- Employee benefits, P. 953.

2. أثر الفروقات بين الافتراضات الاكتوارية السابقة وما حصل في الواقع.

1-3-4-1 قياس المكاسب والخسائر الاكتوارية من خطط منافع الموظفين:

يتم قياس المكاسب والخسائر الاكتوارية بناءً على تحديد الافتراضات الاكتوارية، حيث تقوم المنشأة بقياس القيمة الحالية للالتزامات منافع ما بعد انتهاء الخدمة، وذلك بناءً على سعر الخصم السائد في السوق.

وتنتج المكاسب والخسائر الاكتوارية عن الزيادة أو الانخفاض في القيمة الحالية للالتزام المنفعة المحددة بسبب التغيرات في الافتراضات الاكتوارية، ومن أسباب نشوء المكاسب والخسائر الاكتوارية: A. معدلات مرتفعة أو منخفضة غير متوقعة لدوران الموظفين أو التقاعد المبكر أو الوفيات أو الزيادات في الرواتب أو المنافع، أو التكاليف الطبية.

B. أثر التغير في تقديرات المعدل المستقبلي لدوران الموظفين أو التقاعد المبكر أو نسبة الوفيات أو الزيادات في الرواتب أو المنافع أو التكاليف الطبية.

C. أثر التغيرات في معدل الخصم.⁴⁷

1-3-4-2 الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية:

لقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع الموظف" أنه على المنشأة أن تعترف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية في الدخل الشامل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى⁴⁸، حيث يتم عرضها في القوائم المالية كما يلي:

⁴⁷ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، (2016). مرجع سبق ذكره (45)، ص. #23.

⁴⁸ المرجع السابق (45)، ص. #22 & 23.

■ في قائمة الدخل الشامل:

الدخل الشامل الآخر

المكاسب/ الخسائر الاكتوارية (مكاسب/خسائر غير محققة)

■ في حقوق الملكية:

الدخل الشامل الآخر المُجمّع

المكاسب/ الخسائر الاكتوارية المُجمّعة

3-3-4-1 إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الاكتوارية:

يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية في الدخل الشامل الآخر كمكاسب أو خسائر غير محققة، ولكنّ المعيار المحاسبي الدولي رقم "19" أوضح أنّه لا يجوز أن يُعاد تصنيف هذه المكاسب أو الخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة، وإنّما سمح للمنشأة أن تحوّل هذه المبالغ إلى حساب آخر ضمن حقوق الملكية.⁴⁹

4-4-1 مكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع:

إنّ الأوراق المالية المتاحة للبيع هي أصول ماليّة تشتريها المنشأة بغرض بيعها عند الحاجة إلى سيولة، وليس بنية البيع على المدى القصير من أجل تحقيق أرباح.⁵⁰

مع العلم أنّ الأصل المالي هو "أي أصل يكون عبارة عن نقد، أو حق تعاقد في استلام نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، أو حق تعاقد في مبادلة أصول ماليّة أو التزامات ماليّة مع

⁴⁹ المرجع السابق (45)، ص. # 22.

⁵⁰ اسماعيل اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن مرعي، ويوسف، علي، (2011). المحاسبة المتوسطة (2)، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص. # 216.

منشأة أخرى بموجب شروط مواتية للمنشأة، أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى، أو عقد سوف أو قد تتم تسويته بأدوات حقوق ملكية في المنشأة".⁵¹

ونتيجة تغيرات القيمة العادلة لهذه الأصول المالية المتاحة للبيع، ينتج ما يسمى مكاسب أو خسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية، والتي هي من البنود الهامة في الدخل الشامل الآخر.

1-4-4-1 قياس مكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع:

أوضح المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" أنه يتم قياس الأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة⁵²، وبناءً على تغيرات القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية فإما أن تزداد قيمة الأوراق المالية عن القيمة الدفترية المعترف بها، وبالتالي تكون نتيجة القياس مكاسب غير محققة، أو تنخفض قيمتها وبالتالي تكون نتيجة القياس خسائر غير محققة.⁵³

2-4-4-1 الاعتراف بمكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع كبند من بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل الشامل⁵⁴، وتقوم المنشآت بالاعتراف بها بمجرد حصول أي تغير في القيمة العادلة لأوراقها المالية المتاحة للبيع، ويتم عرضها في القوائم المالية كما يلي:

⁵¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، (2016). معيار المحاسبة الدولي رقم 32- الأدوات المالية: العرض، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مترجم)، السعودية، ص. # 2 & 3.

⁵² International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). International Financial Reporting Standards- International Financial Reporting Standard.# 9- Financial Instruments, P. 342.

⁵³ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 981.

⁵⁴ Kimmel, Paul D., weygandt, Jerry J., and Kieso, Donald E., (2011). Financial Accounting, (6th Ed), United States of America: John Wiley & Sons, P. 691.

■ في قائمة الدخل الشامل:

الدخل الشامل الآخر

مكاسب/ خسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع
(مكاسب/خسائر غير محققة)

■ في حقوق الملكية:

الدخل الشامل الآخر المُجمّع

مكاسب/ خسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع المُجمّعة

3-4-4-1 إعادة تصنيف مكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع:

تستمر المنشأة بالاعتراف بمكاسب وخسائر التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع غير المحققة في الدخل الشامل الآخر طالما أنّ الأوراق المالية مازالت بحوزتها، أمّا في حال بيعها فيتم إعادة تصنيف هذه المكاسب أو الخسائر المجمّعة في حقوق الملكية إلى الأرباح والخسائر.

5-4-1 مكاسب وخسائر التحوط للموجودات المالية (من تحوطات التدفقات النقدية):

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية تحوط التدفقات النقدية بأنّه: "تحوط ضد التعرّض لخطر التغير في التدفقات النقدية المتعلقة بأصل أو التزام معترف به أو عملية متنبأ بها، والتي من الممكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة"⁵⁵.

⁵⁵ Ibid (54), P. 355.

حيث تستخدم المنشآت تحوط التدفقات النقدية من أجل التحوط من أية مخاطر للتدفقات النقدية، والتي تنتج عن التقلبات التي تحدث فيها⁵⁶، أي أنه عملية حماية المنشأة لنفسها ضد التغيرات غير المواتية في الأسعار، وتُستعمل المشتقات المالية في الغالب لأغراض التحوط⁵⁷.

حيث يُعرّف البند المتحوط له بأنه " أصل، التزام، أو معاملة مستقبلية متوقعة الحدوث بشكل كبير، بحيث يُعرض المنشأة إلى مخاطرة التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة به"، مثل العمليات المتوقعة إتمامها مستقبلاً كعمليات الشراء والبيع المستقبلية، بينما أداة التحوط هي "الأداة المستخدمة من أجل حماية المنشأة من هذه المخاطر (مخاطر التدفقات النقدية) الذي يكون البند المتحوط له سببها"⁵⁸.

وبالتالي فإنّ التحوط هو عبارة عن استراتيجية تحمي المنشأة من مخاطر التقلبات غير المرغوبة في أسعار بعض أصولها أو التزاماتها أو معاملاتها المستقبلية المتوقعة الحدوث بشكل كبير، ويستخدم لتجنب أو تقليل المخاطر عن طريق إيجاد علاقة يُتوقع من خلالها أن تتم موازنة الخسائر في مراكز معينة جزئياً أو كلياً بواسطة مكاسب في مراكز أخرى.

ولكن حتى تكون علاقة التحوط مناسبة لمحاسبة التحوط يجب أن تحقق كافة الشروط التالية:⁵⁹

1. يجب أن تتألف علاقة التحوط فقط من أدوات التحوط والبند المتحوط لها.

⁵⁶ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 1010.

⁵⁷ تسعديت، بوسبعين، إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم، ورقة عمل في الملتقى الدولي الأول بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، ص. # 10.

⁵⁸ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). International Financial Reporting Standards– International Financial Reporting Standard.# 39– Financial Instruments: Recognition and Measurement, P. 1287.

⁵⁹ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). Op. Cit. (52), P. 354.

2. عند بداية التحوط يجب أن يكون هناك وثائق رسمية لعلاقة التحوط، بالإضافة إلى هدف واستراتيجية إدارة مخاطر المنشأة للقيام بالتحوط، ويجب أن تشمل تلك الوثائق تحديد أداة التحوط والبنود المتحوط لها، وطبيعة المخاطرة المتحوط لها ذات العلاقة، بالإضافة إلى تحديد الطريقة التي ستحدد بها المنشأة فيما إذا كانت علاقة التحوط فعّالة.

3. أن تكون علاقة التحوط فعّالة، حيث تكون التغيرات في قيم كلاً من بند التحوط وأداة التحوط تغيرات معادلة، ولكن في الاتجاه المعاكس لبعضهما⁶⁰.

➤ وبما أن أدوات التحوط هي المشتقات المالية فتَم توضيح ما هي المشتقات المالية فيما يلي:

المشتقات المالية هي العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية التي تمثل موضوع العقد، حيث تتنوع الأصول موضوع العقد ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية...، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد.⁶¹

حيث أن المشتقات المالية الأكثر شيوعاً هي:

1. **العقود المستقبلية:** هي عقود تُعطي صاحبها الحق والالتزام لشراء أو بيع أصل معين في وقت محدد في المستقبل وبسعر محدد مسبقاً ويتحدد السعر وقت إنشاء العقد⁶²، بحيث يترتب على مشتري العقد دفع مبلغ محدد في وقت محدد مستقبلاً، في حين يترتب على بائع العقد تسليم المشتري أصل العقد المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها أيضاً، واستلام المبلغ المالي المتفق عليه مسبقاً مع المشتري بغض النظر عن أسعار السوق في وقت التسليم.

⁶⁰ Ibid (52)، P. 457.

⁶¹ قندوز، عبد الكريم، (2017). الخيارات، المستقبلات والمشتقات المالية الأخرى، الطبعة الأولى، إي كتب، لندن، ص. # 87.

⁶² Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 1010.

2. عقود الخيار: هي عقود بين طرفين يعطي صاحبه الحق لا الالتزام في شراء أداة مالية معينة بسعر معين خلال فترة محددة أو في تاريخ محدد⁶³، حيث تعطي مشتري العقد الخيار في شراء الأصل المتفق عليه في الوقت المتفق عليه⁶⁴.
3. عقود المبادلة: هي عقد بين طرفين حيث يتعهد الطرف الأول بتسديد دفعة للطرف الثاني، وبالمثل فإن الطرف الثاني يتعهد أيضاً بإجراء دفعة أخرى في الوقت نفسه للطرف الأول، وتُعتبر مبادلة أسعار الفوائد هي المثال الأكثر شيوعاً من عقود المبادلة⁶⁵.

1-5-4-1 قياس المكاسب والخسائر الناتجة عن تحوط التدفق النقدي:

يتم قياس المكاسب والخسائر الناتجة عن تحوط التدفقات النقدية بناءً على تغيرات أسعار الأصول موضوع عقود المشتقات، ففي حال ارتفاع أسعار الأصول موضوع العقد ينتج مكاسب غير محققة، أما في حال انخفاض أسعار الأصول فينتج خسائر غير محققة⁶⁶.

وبالتالي وبسبب التغيرات التي تحدث في القيمة العادلة للأصول موضوع عقود المشتقات المالية (القيمة العادلة للبند المتحوط لها)، فينتج ما يسمى بمكاسب أو خسائر تحوط التدفق النقدي.

⁶³ مهيدات، محمود فهد. (2012). عقود الخيارات و دورها في الأزمة المالية من منظور الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الأردن: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ص. # 29.

⁶⁴ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 1001.

⁶⁵ Ibid (7), P. 1015.

⁶⁶ Ibid (7), P. 1010 & 1011.

2-5-4-1 الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن تحوط التدفق النقدي:

لقد سمح مجلس معايير المحاسبة المالية بمعالجة محاسبية خاصة لتحوط التدفقات النقدية، حيث تقوم المنشآت عادة بقياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة وتسجلها في قائمة المركز المالي، وتعترف بالأرباح والخسائر مباشرة في صافي الدخل، بينما تقوم المنشآت وفق تحوط التدفقات النقدية بالاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن المشتقات في حقوق الملكية كبند من بنود الدخل الشامل الأخرى، ويتم الاعتراف في هذه المكاسب أو الخسائر بمجرد تغير قيمة المشتقات المالية.⁶⁷ وبناءً عليه وفي حال لَبَّى التحوط الشروط الخاصة به والمذكورة سابقاً فيتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوط التدفق النقدي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" كما يلي:⁶⁸

A. الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط المحدد على أنه فعال يجب الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل الشامل كأحد بنود الدخل الشامل الأخرى.

B. يجب الاعتراف بالجزء غير الفعال من التحوط في الربح أو الخسارة.

ويتم عرض المكاسب والخسائر الناتجة عن الجزء الفعّال من تحوط التدفق النقدي في القوائم المالية كما يلي:

⁶⁷ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 1010, 1011.

⁶⁸ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). Op. Cit. (58), P. 1293.

▪ في قائمة الدخل الشامل: الدخل الشامل الآخر مكاسب/ خسائر تحوط التدفق النقدي (مكاسب/خسائر غير محققة) ▪ في حقوق الملكية: الدخل الشامل الآخر المُجمّع مكاسب/ خسائر تحوط التدفق النقدي المُجمّعة
--

1-4-5-3 إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة عن تحوط التدفق النقدي:

إنّ أغلب بنود الدخل الشامل الأخرى يتم إعادة تصنيفها مع الزمن إلى الأرباح والخسائر، أي يتم تخفيضها من الدخل الشامل الآخر والاعتراف بها في صافي الدخل، وذلك حتّى لا يتم الاعتراف بها مرتين، وبالنسبة للمكاسب والخسائر الناتجة عن تحوط التدفق النقدي فإنّ مجلس معايير المحاسبة الدوليّة أقرّ في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) " الأدوات الماليّة: الاعتراف والقياس " أنّه بعد الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن تحوط التدفق النقدي في الدخل الشامل الآخر (أي الجزء الفعال منه)، فتتم إعادة التصنيف كما يلي:⁶⁹

أ- إذا نتج لاحقاً عن التحوط للمعاملة المتنبأ بها الاعتراف بأصل مالي أو بالتزام مالي في سجلات المنشأة، فيتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر ذات العلاقة (التي تمّ الاعتراف بها مسبقاً في الدخل الشامل الآخر) من حقوق الملكية إلى الأرباح والخسائر.

ب- أمّا إذا نتج لاحقاً عن التحوط للمعاملة المتنبأ بها الاعتراف بأصل غير مالي أو بالتزام غير مالي في سجلات المنشأة، فقد سمح المعيار للمنشأة إمّا أن تقوم بإعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر

⁶⁹ Ibid (58), P. 1294 & 1294.

ذات العلاقة (التي تم الاعتراف بها مسبقاً في الدخل الشامل الآخر) من حقوق الملكية إلى الأرباح والخسائر، أو أن تقوم بإلغاء الاعتراف بالمكاسب والخسائر ذات العلاقة التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية وتقوم بتضمينها في التكلفة الأولية، أو في المبلغ المسجل للأصل أو للالتزام.

1-5 ميزات قائمة الدخل الشامل:

إنّ لقائمة الدخل الشامل ميزات عديدة نذكر منها:

1. زيادة سهولة استخراج معلومات المكاسب والخسائر المتعلقة ببند الدخل الشامل الأخرى، حيث كانت سابقاً تدرج مباشرة كعنصر منفصل من عناصر حقوق الملكية.⁷⁰
2. إنّ قائمة الدخل الشامل تزيد من موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية، وذلك لاحتوائها على المكاسب والخسائر المتعلقة بتغيرات القيمة العادلة، والتي لا يتم الاعتراف بها في صافي الدخل للحد من التقلب فيه نتيجة التغيرات المتكررة في القيمة العادلة.⁷¹

⁷⁰ Hunton, James E, Libby, Robert, and Mazza, Cheri L., (2006). Financial reporting transparency and earning management, The Accounting review, Vol 81, No. 1, P. 138.

⁷¹ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 181 & 182.

الفصل الثاني: مفهومي القيمة العادلة والقيمة الملائمة

المبحث الأول: مفهوم القيمة العادلة

1-1-2 مقدمة:

القيمة العادلة هي أسلوب محاسبي يتطلب من المنشآت قياس أصولها وفق السعر الذي من الممكن بيع هذه الأصول بها، بينما يجب قياس الالتزامات بالسعر التقديري الذي من المتوقع سداد الالتزام به، ومن ثم الاعتراف بتلك الأصول والالتزامات في القوائم المالية وفق القيمة العادلة.⁷²

وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بشرح إمكانية تطبيق مبدأ القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات في عدة معايير دولية منها المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، إلى أن أصدر معيار دولي خاص بالقيمة العادلة⁷³، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) "القيمة العادلة" في أيار-2011، وقد تم توضيح معنى القيمة الملائمة بشكل واضح وفق المعيار، كما تم وضع إطار معين لقياس القيمة العادلة.⁷⁴

ويوضح هذا المبحث مفهوم القيمة العادلة، وأساليب قياسها، بالإضافة إلى التعرف على مزايا ومساوئ استخدام القيمة العادلة.

⁷² Zyla, Mark L., (2012). Fair Value Measurement: Practical Guidance and Implementation, 2nd Ed, John Wiley & Sons, P. 2.

⁷³ Bilgin, Mehmet Huseyin, et al., (2016). Country Experiences in Economic Development, Management and Entrepreneurship, Switzerland: Springer International Publishing, P. 554.

⁷⁴ International Accounting Standards Committee Foundation., (2015). International Financial Reporting Standards- International Financial Reporting Standard No 13 – Fair Value, P. 603 & 606.

2-1-2 توضيح مفهوم القيمة العادلة:

لقد كان مفهوم التكلفة التاريخية هو المفهوم الأساسي للقياس على مدى عدة سنوات، إلى أن أصبح مفهوم القيمة العادلة من أكثر المفاهيم الذي تثير اهتمام مستخدمي القوائم المالية لأهميته في مساعدتهم باتخاذ القرارات الاقتصادية⁷⁵، حيث يُعتبر مفهوم القيمة العادلة ملائم بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وذلك نتيجة احتياجاتهم لمعلومات تساعدهم في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وهذا ما يُقدمه لهم مفهوم القيمة العادلة، وذلك لأن القيمة العادلة للأصول والالتزامات تعكس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة⁷⁶.

وقد نقل مفهوم القيمة العادلة النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل، وقد تم بلورة هذا المفهوم من خلال إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "13" المتعلق بالقيمة العادلة والذي أصبح موضع التطبيق في عام 2011.⁷⁷

ولقد عزّف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "13" القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذي سيتم الحصول عليه من بيع أصل أو الذي سيتم تسديده مقابل تسوية التزام في عملية منظّمة بين أطراف مشاركة في السوق في تاريخ القياس".⁷⁸

⁷⁵ Bilgin, Mehmet Huseyin, et al., (2016). Loc. Cit (73).

⁷⁶ Hodder, Leslie, Hopkins, Patrick, and Schipper, Katherine, (2014). Fair Value Measurement in Financial Reporting, Vol No 8, USA: Now Publishers, P. 191.

⁷⁷ النجار، جميل، (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 3، الأردن، ص. #468.

⁷⁸ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). Op. Cit. (74), P. 607.

وعلى الرغم من أن مبدأ القيمة العادلة يشير إلى ضرورة قياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة، ولكن القياس وفق القيمة العادلة يكون أكثر فائدة بالنسبة لأصول معينة دون غيرها، حيث يجب أن تتوافر القيمة السوقية العادلة للأصل قبل أن تُقرر المنشأة اعتمادها لهذا المبدأ⁷⁹، وذلك حتى لا تقوم إدارة المنشأة بالاعتماد على تقديراتها الخاصة الغير موثوقة.

ويتم الحصول على القيمة العادلة من سوق نشطة، حيث أن السوق النشطة هي سوق مماثلة لسوق رأس المال الكفوء، وتكون السوق كفوءة عندما:⁸⁰

1. تكون المعلومات متاحة بشكل واسع.
2. تكلفة حصول المستثمرين على المعلومات زهيدة.
3. تعكس أسعار الأوراق المالية كل المعلومات الوثيقة الصلة والممكن التحقق منها.

ويهدف مفهوم محاسبة القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، ويكون مفهوم القيمة العادلة مبنياً على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدد، ومن ثم فإن القيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية.⁸¹

⁷⁹ Weygandt, Jerry J., Kimmel, Paul D., Kieso, Donald E., (2011). Financial Accounting: IFRS Edition, United States of America: John Wiley & Sons, P. 9.

⁸⁰ فخر، نواف، الرضا، عقبة، والمصري، تيسير، (2011). مرجع سبق ذكره (37)، ص. #280.

⁸¹ صالح، رضا، (2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم ٢، مصر، ص. #23.

2-1-3 قياس القيمة العادلة:

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإنّ مقاييس القيمة العادلة تُسهم في تقديم معلومات أكثر شفافية مقارنةً بمقاييس التكلفة التاريخية⁸²، ويفترض مجلس معايير المحاسبة الدوليّة عند قياس القيمة العادلة أنّ العملية لبيع أصل أو لنقل التزام تتم إما:

1. في السوق الرئيسية للأصل أو للالتزام.
2. في حال عدم وجود سوق رئيسية للأصل أو للالتزام، فتتم العملية في السوق الأكثر فائدة للأصل أو للالتزام⁸³، حيث أنّ السوق الأكثر فائدة هو السوق الذي يحقق أقصى سعر للأصل المراد بيعه أو أقل سعر للالتزام المراد تسديده⁸⁴.

ولقد أوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (13) طرق قياس القيمة العادلة، وذلك وفقاً لثلاثة مداخل هي: مدخل السوق، مدخل التكلفة ومدخل الدخل، وتمّ توضيح تفاصيل هذه المناهج فيما يلي:⁸⁵

1. مدخل السوق:

وفقاً لهذا المدخل تقوم المنشأة عند تحديدها للقيمة العادلة باستخدام الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة التي تولّدها معاملات السوق، والتي تتضمن الأصول والالتزامات المطابقة والمشابهاة.

⁸² المرجع السابق (81)، ص. # 24.

⁸³ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). Op. Cit. (74), P. 610.

⁸⁴ Chaudhry, Asif, et al., (2016). Wiley 2016 Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards, United States of America: John Wiley & sons, P. 738.

⁸⁵ International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). Op. Cit. (74), P. 634, 635.

2. مدخل التكلفة:

أما وفقاً لمدخل التكلفة، فتقوم المنشأة بقياس القيمة العادلة بناءً على المبلغ الذي يلزم حالياً من أجل استبدال القدرة الخدمية للأصل، أي أنها من وجهة نظر البائع المبلغ الذي سيقوم المشتري بدفعه للحصول على أصل أو بناء أصل مماثل بالقدرة الخدمية والمنفعة للأصل المراد تقييمه.

3. مدخل الدخل:

إنّ مدخل الدخل يقوم بتحويل جميع المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي، أي أنه عندما يستخدم هذا المدخل في قياس القيمة العادلة، فإنّه يعكس التوقعات الحالية للسوق عن تلك المبالغ المستقبلية، ويمكن استخدام أساليب القيمة الحالية كمثال على أساليب القياس وفقاً لمدخل الدخل.

4-1-2 مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة:

جاء استخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية ويهدف تحقيق مزايا لمخرجات البيانات، وهي:

1. تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي، وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية (المركز

المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية).

2. يتفق تطبيق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال⁸⁶، حيث أنّ مفهوم

المحافظة على رأس المال يتمثل في حفاظ المنشأة على القوة الشرائية والقدرة الإنتاجية لرأس

المال المتمثل في الأصول المستخدمة في الإنتاج كما كانت عليه في بداية الدورة المالية⁸⁷.

⁸⁶ النجار، جميل، (2013). مرجع سبق ذكره (77)، ص. # 469.

⁸⁷ الخطيب، حازم بدر، (2012). المحافظة على رأس المال في ظل التغير المستمر في الأسعار وقياس الأرباح في المنشآت الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، الجزائر، ص. # 145.

3. تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
4. يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
5. تساعد المعلومات المبينة على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.⁸⁸

5-1-2 مساوئ تطبيق محاسبة القيمة العادلة:

- على الرغم من وجود مزايا لاستخدام أسلوب القيمة العادلة في القياس إلا أنها تتضمن مجموعة من المساوئ أيضاً، من أهمها:⁸⁹
1. قد لا يمكن الحصول بسهولة على القيمة العادلة لبعض الأصول والالتزامات، مما يسمح لعنصر التحيز الشخصي بالتدخل لاختيار طريقة قياس أخرى، وبالتالي ستخضع موضوعية التقارير المالية.
 2. إن استخدام القيمة العادلة يزيد من صعوبة عملية المقارنة بين المنشآت، وذلك بسبب اعتماد كل منشأة على طريقة قياس للقيمة العادلة تختلف عن الأخرى، وعلى وجه الخصوص للأصول التي يصعب الحصول بسهولة على القيمة العادلة لها.
 3. إن استخدام القيمة العادلة كأسلوب لقياس الأصول والالتزامات ممكن أن يسبب تذبذبات أكثر في التقارير المالية، وذلك لأنه من الطبيعي أن تتغير القيمة العادلة من سنة لأخرى، وقد تسبب هذه التقلبات الارتباك لمستخدمي القوائم المالية.

⁸⁸ النجار، جميل، (2013). مرجع سبق ذكره (77)، ص. # 469.

⁸⁹ Warren, Carl S., Reeve, James M., Duchac, Jonathan, (2013). Financial & Managerial Accounting, 12th Ed, United States of America: Cengage Learning, P. 600.

المبحث الثاني: مفهوم القيمة الملائمة

1-2-2 مقدمة:

إنّ المنتج النهائي للمحاسبة عبارة عن مجموعة من التقارير والقوائم الماليّة لصالح أطراف متعددة داخل المنشأة وخارجها هم مستخدمو القوائم الماليّة، وحيث أنّ الوظائف الرئيسية لهذه التقارير والقوائم الماليّة تتلخص في القياس وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة منها، فإنّ مدى صدق وملاءمة هذه التقارير يهم هؤلاء المستخدمين لدرجة كبيرة، ومن هنا انطلق التفكير في مصطلح القيمة الملائمة في المحاسبة، والذي يقيس فيما إذا كانت المعلومات المحاسبية التي يتمّ إيصالها إلى المستخدمين مفيدة بالنسبة لهم أم لا.

لكن حتّى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين يجب أن تكون قادرة على مساعدتهم في صنع القرارات الاقتصادية، وتُعدّ الملاءمة والموثوقية الميزتين الرئيسيتين اللّتين تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة عند اتخاذ القرار⁹⁰، وبالتالي فإنّ الملاءمة والموثوقية هما أيضاً الميزتان اللّتان تجعلان المعلومات المحاسبية ذات قيمة ملائمة.

وفي هذا المبحث تمّ توضيح مفهوم القيمة الملائمة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى كيفية قياس القيمة الملائمة، وبما أنّ القيمة الملائمة للربح تهم مستخدمي هذه القوائم فتتمّ البدء بالتعرّف على مستخدمي القوائم الماليّة.

⁹⁰ اسماعيل، اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن، وميالة، بطرس، (2010). المحاسبة المتوسطة (1)، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص. #

2-2-2 مستخدمو القوائم المالية:

إنّ القوائم المالية تزود مختلف المستخدمين بالمعلومات المالية التي يحتاجونها من أجل اتخاذ قراراتهم، وتختلف أسباب الحاجة إلى المعلومات الواردة في القوائم المالية من مستخدم إلى آخر⁹¹، حيث يشمل مصطلح مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمتوقعين والعاملين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين والعملاء والجهات الحكومية، وإنّ حاجة هؤلاء المستخدمين لهذه البيانات هي:⁹²

- 1 المستثمرون: يهتم المستثمرون بالمخاطر والعوائد المتعلقة بالأسهم.
- 2 العاملون: يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، وذلك من أجل تقييم قدرة المؤسسات على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وغيرها.
- 3 المقرضون والدائنون التجاريون: إنّ ما يهم هذه الفئة هو المعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، حيث يهتم المقرضون بوضع المؤسسة في الأجل الطويل، بينما يهتم الدائنون التجاريون بوضع المؤسسة في الأجل القصير.
- 4 العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة.
- 5 الجهات الحكومية: إنّ ما يهم الجهات الحكومية هو أنشطة المؤسسات المختلفة، وبالتالي فإنّها تحتاج إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة، ووضع السياسات الضريبية، وكذلك لعمل الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

⁹¹ Sinha, Gokul, (2012). Financial statement analysis, 2nd Ed, Calcutta University, PHI learning private Ltd, P. 5.

⁹² شنوف، شعيب، (2012). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإيداع المالي: IFRS، الطبعة الأولى، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ص. #36 & 37.

3-2-2 توضيح مفهوم القيمة الملائمة:

إنّ القيمة الملائمة هي من الخصائص الأساسية التي تدل على جودة القوائم الماليّة، حيث أنّ جودة المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم الماليّة تهم مستخدمي هذه القوائم بشكل كبير، حيث أنّه كلّما زادت جودة المعلومات المحاسبية زادت قيمتها الملائمة، وبالتالي أصبحت المعلومات تلبي حاجات المستخدمين بشكل أفضل⁹³، وتتصف المعلومات المحاسبية بأنّها ذات قيمة ملائمة عندما تتمكن من مساعدة المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وذلك من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل، أو عندما تمكنهم من تعزيز أو تصحيح تقييماتهم السابقة⁹⁴، كما تُعد القدرة التنبؤية أيضاً أحد أهم محددات ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين، ولهذا الأمر خصوصية في الأسواق الماليّة إذ تُبنى القرارات الاستثمارية على توقعات المستثمرين وتصوراتهم لأداء المنشأة المستقبلية⁹⁵.

ولقد اعتبر Kanagaretnam et al. أنّ المعلومات المحاسبية تكون ذات قيمة ملائمة إذا كان هناك علاقة إحصائية هامة بين المعلومات المحاسبية والعوائد السوقية، كما قام Amir et al باختبار فيما إذا كان الارتباط بين الإجراءات المحاسبية وسعر السوق أو عائد السوق يزداد عندما تضاف معلومات

⁹³ Karunaratne, W.V.A.D Rajapakse, R.M.D.A.P., (2010). The value relevance of financial statements' information: With special reference to the listed companies in Colombo stock exchange, retrieved Apr 15, 2017 from <http://repository.kln.ac.lk/jspui/bitstream/123456789/4516/2/WVAD%20Karunaratne.pdf>, Colombo, P. 2.

⁹⁴ القاضي، حسين، ميالة، بطرس، والحلي، نبيل، (2004). مبادئ المحاسبة (1)، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص. # 29.

⁹⁵ يوسف، علي، (2012). أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق الماليّة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، دمشق، ص. # 233.

محاسبية إلى القوائم المالية، وتوصل إثر هذا الاختبار إلى أنّ المعلومات المحاسبية تكون ذات قيمة ملائمة إذا أدت إضافتها إلى زيادة في هذا الارتباط.⁹⁶

كما عرّف Barth et al. القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بأنها الربط بين المبالغ المحاسبية في القوائم المالية وبين القيم السوقية الموجودة في الأسواق المالية⁹⁷، واعتبر Barth et al. أنّ المبالغ المحاسبية تعتبر ذات قيمة ملائمة إذا كان لها ارتباط مع سعر السهم في الأسواق المالية، كما اعتبر Holthausen and Watts أنّ المعلومات المحاسبية تكون ذات قيمة ملائمة كلّما كان هناك علاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم أو العائدات⁹⁸، كما أنّ المعلومات المحاسبية تكون ذات قيمة ملائمة إذا كان لها القدرة على التأثير في قرارات مستخدمي القوائم المالية، وأيضاً إذا كان لها قيمة تنبؤية.⁹⁹

ومما سبق يتبين أنّ القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية هي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، والقدرة التنبؤية التي تُقدمها المعلومات المحاسبية.

⁹⁶ Nijman, Guus, (2011). Op. Cit. (16), P. 6.

⁹⁷ Cristiano, Busco, et al, (2013). Integrated Reporting: Concepts and Cases that Redefine Corporate Accountability, Switzerland: springer international publishing, P. 42.

⁹⁸ Barth, Mary E., (2007). Research, Standard Setting, and Global Financial Reporting, USA: Now publisher, P. 8&9.

⁹⁹ Ibid (98), P. 10.

4-2-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

هناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة

لاتخاذ القرارات، وتُعرّف هذه الخصائص بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.¹⁰⁰

ولقد عرّفت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على

أنها: تلك المميزات التي تحدد أي المعلومات الأكثر منفعة من المعلومات الأقل منفعة لأغراض

اتخاذ القرار¹⁰¹، كما أشارت هيئة معايير المحاسبة المالية من خلال المفهوم المحاسبي رقم (2) أن

الخصائص الأساسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة هي خصائص الملاءمة

والموثوقية، مع بعض الخصائص الفرعية التي تتضمنها هذه الخصائص.¹⁰²

وتُعرّف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها: صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم

المالية مفيدة للمستخدمين.¹⁰³

1-4-2-2 الخاصية الأساسية الأولى - الملاءمة ومكوناتها:

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون قادرة على خلق تغيير في رأي

متخذي القرار، فالمعلومات التي ليس لها تأثير على متخذي القرار تكون معلومات غير ملائمة،

وتكون المعلومات المحاسبية ملائمة عندما يستخدمها متخذو القرار من أجل صنع توقعاتهم

المستقبلية، أو عندما تساعد على تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة، وعلى المنشآت أن لا تصرّح

¹⁰⁰ النجار، جميل، (2013). مرجع سبق ذكره (77)، ص. #471.

¹⁰¹ اسماعيل، اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن، وميالة، بطرس، (2010). مرجع سبق ذكره (90)، ص. #24.

¹⁰² حامد، عبد الله محمد، (2015). نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، ص. #26.

¹⁰³ أحمد سالم، بدر الدين فاروق، وحامد أحمد، نصر الدين، (2013). الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 14، السودان، ص. #92.

عن المعلومات المحاسبية الغير هامة حيث تكون المعلومات المحاسبية غير هامة، وبالتالي غير ملائمة عندما لا تؤثر على قرارات المستخدمين.¹⁰⁴

فالمعلومات الملائمة هي المعلومات التي تمتاز بالخصائص التالية:

أ. **القيمة الزمنية / Timelines**: حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون في الوقت المناسب، أي يجب أن تكون متوافرة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرار¹⁰⁵، فعلى فرض أن منشأة معينة أعلنت عن تقريرها المرحلي بعد مضي ستة أشهر على نهاية الدورة، عندها تكون المعلومات التي يحتويها التقرير أقل منفعة لأغراض اتخاذ القرار.¹⁰⁶

ب. **القيمة التنبؤية / Predictive Value**: حيث يكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية إذا تمكن المستخدمون من وضع تنبؤاتهم المستقبلية بالاعتماد على هذه المعلومات، فإذا كان شخص ما ينوي شراء أسهم من منشأة X فإنه يقوم بتحليل مواردها الحالية، المطالبات المتعلقة بتلك الموارد، توزيعات أرباحها، وأداء دخلها في السنوات السابقة، من أجل أن يتمكن من وضع توقعاته الخاصة بالتدفقات النقدية.¹⁰⁷

¹⁰⁴ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit.⁽⁷⁾, P. 48, 49.

¹⁰⁵ Wolk, Harry I., Dodd, James L. , Rozycki, John J., (2013). Accounting Theory: Conceptual Issues in a Political and Economic Environment, 8th Ed, United States of America: SAGE Publications, P. 231.

¹⁰⁶ اسماعيل، اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن، وميالة، بطرس، (2010). مرجع سبق ذكره (90)، ص. # 30.

¹⁰⁷ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit.⁽⁷⁾, P. 49.

ت. **التغذية العكسية/ Feedback**: يكون للمعلومات تغذية عكسية عندما تمكّن متخذي القرار من تصحيح أو تأكيد توقعاتهم السابقة، وبالتالي فإنّ التغذية العكسية تساعد المستخدمين على اتخاذ القرار، بالإضافة إلى مساعدتهم على تقييم أداء إدارة المنشأة.¹⁰⁸

2-4-2-2 الخاصية الأساسية الثانية- الموثوقية ومكوناتها :

تعد الموثوقية الخاصية الأساسية الثانية بعد خاصية الملاءمة، وتكون المعلومات موثوقاً بها عندما تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتُعبّر بصدق عما تريد التعبير عنه، أو من المتوقع أن تعبّر عنه بشكل معقول، فالمعلومات الموثوق بها تكون قابلة للتحقق، تُعرض بصدق، خالية من كل أشكال الأخطاء والتحيز.

وبالتالي حتّى تكون المعلومات موثوقاً بها يجب أن تتصف بالخصائص التالية:

أ. **العرض العادل**: إنّ العرض العادل يعني أنّ الأرقام والتوضيحات الواردة في التقارير والقوائم المالية مطابقة لما حدث في الواقع، وتعد هذه الخاصية هامة بسبب أنّ معظم المستخدمين ليس لديهم الوقت أو الخبرة لتقييم مدى واقعية محتوى المعلومات، وحتى تتميز المعلومات بخاصية العرض العادلة يجب أن تكون كاملة، وخالية من الأخطاء، حيث أنّ أي حذف للمعلومات أو احتوائها على أي خطأ يؤدي إلى تضليل المستخدمين.¹⁰⁹

ب. **القابلية للتحقق**: تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق عندما تتوفر نتائج يمكن التحقق منها عن طريق طرف مستقل باستخدام نفس طرق القياس، وتتطلب هذه الخاصية أن تكون البيانات في شكل يسمح للأشخاص الذين يعملون بصفة مستقلة عن بعضهم الوصول إلى نفس النتائج

¹⁰⁸ Wolk, Harry I., Dodd, James L., Rozycki, John J., (2013). Op. Cit. (105), P. 231, 232.

¹⁰⁹ Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 510.

عند استخدامهم نفس المقاييس من فحص تلك البيانات والأدلة والسجلات، وليس المقصود الوصول إلى التطابق التام للنتائج، وإنما يكون هنالك بعض الاختلافات في حدود معينة¹¹⁰، فإذا لم يستطع عدد من مدققي الحسابات المستقلين الوصول إلى النتيجة نفسها حول مجموعة من القوائم المالية، فهذا يعني أن المعلومات المحاسبية غير قابلة للتحقق.¹¹¹

ت. **الحياد:** يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بخاصية الحياد، والتي تعني أن المنشأة لا تستطيع أن تختار المعلومات المصرح عنها لصالح مجموعة معينة من المستخدمين دون الأخرى، وذلك حتى تكون مفيدة لاحتياجات جميع الجهات التي تستخدم تلك القوائم المالية، أي أنه حتى تكون المعلومات غير متحيزة يجب أن تُلغى الاعتبارات الشخصية¹¹²، فمن دون قوائم مالية صادقة وموثوق بها فلن يستطيع المستخدمون الاستفادة منها في صنع قراراتهم الاقتصادية.

5-2-2 قياس القيمة الملائمة:

سعت الكثير من الدراسات المحاسبية إلى قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية من أجل التوصل إلى الهدف الأساسي بالنسبة للباحثين، وهو معرفة هل الرقم المحاسبي ذو قيمة ملائمة أم لا، وفيما يلي كيفية التوصل إلى معرفة مدى ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال:

1-5-2-2 الربط بين الأرقام السوقية والأرقام المحاسبية:

لقد قامت كثير من الدراسات المحاسبية في الآونة الأخيرة بالبحث في كيفية قياس القيمة الملائمة للأرقام المحاسبية، وكان Lo and Lys قد اتبع منهج القيمة الملائمة من أجل البحث في

¹¹⁰ أحمد سالم، بدر الدين فاروق، وحامد أحمد، نصر الدين، (2013). مرجع سبق ذكره (103)، ص. # 93.

¹¹¹ اسماعيل، اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن، وميالة، بطرس، (2010). مرجع سبق ذكره (90)، ص. # 30.

¹¹² Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Op. Cit. (7), P. 51.

ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث يبحث هذا المنهج في العلاقة بين الأرقام السوقية (مثل سعر السهم، أو العائدات السوقية)، والمعلومات المحاسبية (مثل الأرباح، أو الدخل الشامل الآخر أو أي رقم محاسبي نحتاج إلى البحث في مدى ملاءمته)، وقد عبّر عن هذا المنهج بالمعادلة التالية:¹¹³

$$P_{jt} = g(I_{jt}) + n_{jt}$$

حيث أنّ:

P_{jt} : الرقم السوقي للمنشأة j عن الفترة t (المتغير التابع).

I_{jt} : الرقم المحاسبي للمنشأة j عن الفترة t (المتغير المستقل).

$g(.)$: تمثل العلاقة الدالية بين المتغيرين السابقين.

$n_{i,t}$: تعبير الخطأ العشوائي.

كما أوضح Lo and Lys، أنّ على الباحث أن يحدد العنصر (I_{jt}) في المعادلة السابقة الذي يريد اختبار ملاءمته من خلال ربطه مع السعر السوقي للسهم، حيث يكون العنصر (I_{jt}) ذو قيمة ملائمة إذا كانت العلاقة $g(.)$ علاقة معنوية وذات مغزى.¹¹⁴

ويتم هذا القياس غالباً في شكل ارتباط أو انحدار بحيث يكون الرقم السوقي (سعر السهم أو العائدات) متغير تابع، والرقم المحاسبي هو المتغير المستقل مثل صافي الدخل، الدخل الشامل أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

¹¹³ Lo, Kin, and Lys, Thomas Z., (2000). Bridging the Gap between Value Relevance and Information Content, P. 7.

¹¹⁴ Idem (113).

2-5-2-2 القدرة التنبؤية للأرقام المحاسبية:

يمكننا أيضاً قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال دراسة قدرتها على التنبؤ، حيث أوضح Francis and Schipper، أنه يكون للمعلومات المحاسبية قيمة ملائمة إذا ساعدت المستخدمين بالتنبؤ، بالتالي فإن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة إذا كان بالإمكان استخدامها من أجل التنبؤ المستقبلي بالأرباح، توزيعات الأرباح، أو التدفقات النقدية، وكانت قد ركزت معظم الدراسات على قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وذلك لأن الهدف الرئيسي من المعلومات المحاسبية هو تزويد المستخدمين بالمعلومات الملائمة من أجل أن تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.¹¹⁵

2-2-6 العلاقة بين الدخل الشامل الآخر والقيمة الملائمة للربح:

بما أن بنود الدخل الشامل الأخرى هي المكاسب والخسائر غير المحققة التي لا يتم الاعتراف بها في صافي الدخل، ويتم إعادة تصنيفها من الدخل الشامل الآخر إلى صافي الدخل عند تحققها، وبما أن الربح يكون ذو قيمة ملائمة عندما يستطيع مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة ووضع التوقعات المستقبلية، فمن هنا جاءت العلاقة بين الدخل الشامل الآخر والقيمة الملائمة للربح لمعرفة فيما إذا أثر الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى في القيمة الملائمة للربح، أم أن رقم صافي الربح هو الأكثر فائدة من حيث مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة ووضع التوقعات المستقبلية.

¹¹⁵ Nilsson, Henrik, (2003). Essays on the value relevance of financial statement information, Umea University, Sweden, P. 3 & 4.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

1-3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من البنوك وشركات التأمين المُدرجة في سوق دبي المالي وعددهم سبعٌ وعشرون منشأة مكونة من ثلاثة عشر بنكاً وأربع عشرة منشأة تأمين ، ولقد تمّ الاعتماد على عينة مكونة من اثنتي عشرة منشأة (سبعة بنوك وخمس منشآت تأمين)، وتمّ الاعتماد على هذه العينة بناءً على مدى توفر القوائم الماليّة لها والتصريح عن بنود الدخل الشامل الأخرى ضمنها، وتمّ حصر البيانات السنوية عن الفترة الممتدة بين 2010 – 2015، حيث تمّ الحصول على البيانات من الموقع الرسمي لسوق دبي المالي: www.dfm.ae، بالإضافة إلى المواقع الرسمية لكل بنك وكل منشأة تأمين على حده، ويتضمن الجدول التالي تفاصيل عينة الدراسة:

الجدول رقم (1): عينة الدراسة

قطاع التأمين	قطاع المصارف	
دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين	مصرف عجمان	1
المجموعة العربية للتأمين	بنك دبي التجاري	2
دار التكافل	بنك الإمارات للاستثمار	3
دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	بنك الإمارات دبي الوطني	4
أورينت للتأمين	بنك دبي الإسلامي	5

6	مصرف الإمارات الإسلامي	-
7	بنك المشرق	-

المصدر: إعداد الطالبة

2-3 متغيرات الدراسة:

تمّ اختبار فرضيات البحث الرئيسة الثلاث عن طريق المقارنة بين النتائج قبل قياس بنود الدخل الشامل الأخرى والاعتراف بها وبعد قياسها والاعتراف بها، وعليه فإنّ المتغيرات المستقلة والتابعة لكل فرضية على الشكل التالي:

أولاً- متغيرات الفرضية الأولى:

تمّ التوصل إلى نتيجة الفرضية الرئيسة الأولى عن طريق اختبار الفرضيتين الفرعيتين المتعلقةتين بها والمقارنة بين نتائجهما، واحتاج ذلك إلى متغيرين مستقلين ومتغير تابع كما هو موضح فيما يلي:

1. المتغير المستقل الأول: صافي الدخل للسهم الواحد.
2. المتغير المستقل الثاني: الدخل الشامل للسهم الواحد.
3. المتغير التابع: سعر السهم السوقي.

وتمّ حساب المتغيرات السابقة كما يلي:

1. صافي الدخل للسهم الواحد (NI_{share}): تمّ حسابه من خلال قسمة صافي الدخل (NI) لكل

منشأة على عدد أسهمها المصّرح عنه في التقرير السنوي المنشور على المواقع الرسمية

للبنوك ومنشآت التأمين، وتمّ الرمز إليه للاختصار NI_{share} ، أي أنّ:

$$NI_{share} = NI / \text{Shares}$$

2. الدخل الشامل للسهم الواحد (CI_{share}): تمّ حسابه من خلال قسمة الدخل الشامل (CI) لكل

منشأة على عدد أسهمها المصّرح عنه في التقرير السنوي المنشور على المواقع الرسمية

للبنوك ومنشآت التأمين، وتمّ الرمز إليه للاختصار CI_{share} ، أي أنّ:

$$CI_{share} = CI / \text{Shares}$$

3. سعر السهم السوقي (SP): حيث تمّ التوصل إليه عن طريق الحصول على سعر الإغلاق

الشهري من الموقع الرسمي لسوق دبي المالي (<http://www.dfm.ae/ar/market->)

[data/bulletins](http://www.dfm.ae/ar/market-data/bulletins))، ومن ثمّ حساب المتوسط السنوي لكل منشأة على جده.

ثانياً- متغيرات الفرضية الثانية:

تمّ التوصل إلى نتيجة الفرضية الرئيسة الثانية عن طريق اختبار الفرضيتين الفرعيتين

المتعلقتين بها والمقارنة بين نتائجهما، واحتاج ذلك إلى متغيرين مستقلين، ومتغير تابع كما هو موضح

فيما يلي:

1. المتغير المستقل الأول: صافي الدخل الإجمالي.

2. المتغير المستقل الثاني: الدخل الشامل الإجمالي.

3. المتغير التابع: التدفقات النقدية الإجمالية المستقبلية أي التدفقات النقدية عن الفترة $t+1$.

وتَمَّ حساب المتغيرات السابقة كما يلي:

1. صافي الدخل الإجمالي (NI): تَمَّ الحصول عليه من قائمة الدخل المنشورة على المواقع

الرسمية للبنوك ومنشآت التأمين.

2. الدخل الشامل الإجمالي (CI): تَمَّ الحصول عليه من قائمة الدخل الشامل المنشورة على

المواقع الرسمية للبنوك ومنشآت التأمين.

3. التدفقات النقدية الإجمالية المستقبلية (CF_{t+1}): تَمَّ الحصول عليها من قائمة التدفقات النقدية

التي تخص العام المقبل المنشورة على المواقع الرسمية للبنوك ومنشآت التأمين.

ثالثاً- متغيرات الفرضية الثالثة:

تَمَّ التوصل إلى نتيجة الفرضية الرئيسة الثالثة عن طريق اختبار الفرضيتين الفرعيتين

المتعلقتين بها والمقارنة بين نتائجهما، واحتاج ذلك إلى متغيرين مستقلين، ومتغير تابع كما هو موضح

فيما يلي:

1. المتغير المستقل الأول: صافي الدخل الإجمالي.

2. المتغير المستقل الثاني: الدخل الشامل الإجمالي.

3. المتغير التابع: صافي الدخل الإجمالي المستقبلي أي صافي الدخل عن الفترة $t+1$.

وتَمَّ حساب المتغيرات المستقلة كما في الفرضية الثانية، أما المتغير التابع فتَمَّ حسابه كما يلي:

1. صافي الدخل الإجمالي المستقبلي (NI_{t+1}): تَمَّ الحصول عليه من قائمة الدخل التي تخص

العام المقبل المنشورة على المواقع الرسمية للبنوك ومنشآت التأمين.

ويُوضَّح الشكل التَّالي متغيرات الدراسة للفرضيات الثلاثة:

الشكل رقم (1): متغيرات الدراسة



ولابدَّ من الإشارة إلى أنَّ كل المتغيرات السابقة هي متغيرات سنوية عن الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2015 للمنشآت المشمولة بعينة الدراسة.

3-3 تحليل البيانات:

يوضَّح الجدول التَّالي رقم (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، والذي يشمل أعلى وأدنى قيمة لكل متغير بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (2): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المفردات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري *
صافي الدخل للسهم الواحد	72	-0.40	71.13	9.93	20.24
الدخل الشامل للسهم الواحد	72	-16.29	173.16	14.39	37.30
صافي الدخل الإجمالي	72	-448,552,000	7,123,768,000	733,766,844.78	1,309,283,378.33
الدخل الشامل الإجمالي	72	-448,037,000	6,573,181,000	763,209,838.52	1,297,811,607.696
سعر السهم السوقي	72	0.57	950	78.76	209.93
التدفقات التقديرة عن الفترة t+1	72	-12,493,067,000	17,827,235,000	766,547,326.94	3,473,110,114.33

صافي الدخل عن الفترة t+1	72	-448,552,000	7,239,163,000	868,277,209.99	1,558,268,515.32
--------------------------------	----	--------------	---------------	----------------	------------------

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

* حيث يتم حساب الوسط الحسابي وفق ما يلي: مجموع قيم البيانات ÷ عددها،

أما الانحراف المعياري فيتم حسابه وفق ما يلي: الجذر التربيعي لـ {(مجموع مربعات انحراف القيم عن المتوسط الحسابي) ÷ (عدد القيم-1)}.

3-4 الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة:

لقد تمّ استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل البيانات المُجمّعة لعينة الدراسة، بالإضافة إلى استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

3-4-1 معامل الارتباط بيرسون: يختبر فيما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات المستقلة

والمتغيرات التابعة، وتمّ استخدامه بسبب أنّ البيانات المستخدمة في الدراسة هي بيانات كمية، حيث يُستخدم معامل الارتباط بيرسون بشكل خاص عندما تكون بيانات كلا المتغيرين المراد قياس العلاقة بينهما بيانات كمية، ويقاس معامل الارتباط بيرسون اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات، وله الخصائص التالية:

1. يرمز له بالرمز (r) .
2. قيمته تساوي الصفر عندما يكون المتغيران مستقلين تماماً.
3. قيمته الموجبة تعني وجود ارتباط طردي، ويكون ارتباط طردي تام عندما يكون معامل الارتباط يساوي الواحد الصحيح $(+1)$.

4. قيمته السالبة تعني وجود ارتباط عكسي، ويكون الارتباط عكسي تام عندما يكون معامل الارتباط يساوي (-1).

5. يكون ارتباط طردي ضعيف عندما يكون $0.4 > r > 0$ ، وارتباط عكسي ضعيف عندما $0.4- < r < 0$.

6. يكون ارتباط طردي متوسط عندما يكون $0.6 > r > 0.4$ ، وارتباط عكسي متوسط عندما $0.6- < r < 0.4-$.

7. يكون ارتباط طردي قوي عندما $1 > r > 0.6$ ، وارتباط عكسي قوي عندما $1- < r < 0.6-$.

2-4-3 الانحدار الخطي البسيط: وذلك لاختبار مدى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية

للمتغير المستقل بالمتغير التابع، حيث أنّ الانحدار هو أسلوب يمكن بواسطته تقدير قيمة أحد المتغيرين بمعلومية قيمة المتغير الآخر عن طريق معادلة الانحدار، ويُستخدم الانحدار الخطي البسيط بغية اختبار فرضيات الدراسة ومعرفة مدى تأثير متغير مستقل واحد بمفرده على عناصر المتغير التابع حيث أنّ كل تغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل ستؤدي إلى تغير بمقدار قيمة معلومة الانحدار في المتغير التابع، وتمّ استخدام اختبار ستيودنت (T test) لمعرفة معنوية معلومة الانحدار أو عدم معنويتها وذلك عند مستوى ثقة 95% أي مستوى معنوية 5%، فإذا كان مستوى معنوية sig لاختبار ستيودنت أصغر من 5% ستكون معلومة الانحدار معنوية، كما يتم أيضاً استخراج معامل التحديد، والذي يُعبّر عن النسبة المئوية التي يفسرها المتغير المستقل من تغيرات المتغير التابع، كما تمّ استخدام اختبار anova لمعرفة فيما إذا كان النموذج معنوي أم لا وذلك حسب قيمة (F).

ويكون تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة من خلال معادلة أو نموذج الانحدار في حال تم إثبات وجود العلاقة وتكون المعادلة على الشكل التالي:

$$y = a + bx$$

حيث أن:

a: ثابت الانحدار أو الجزء المقطوع من محور y.

b: ميل الخط المستقيم أو معامل انحدار y على x.

y: المتغير التابع.

x: المتغير المستقل.

3-5 اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات من خلال اتباع أسلوب المقارنة بين نتائج الاختبارات قبل قياس بنود الدخل الشامل الأخرى والاعتراف بها، وبعد قياسها والاعتراف بها، وذلك من أجل التوصل لأثر إضافة الدخل الشامل الآخر على المتغيرات التابعة، وذلك من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون كمرحلة أولى، ومن ثم عن طريق استخدام الانحدار الخطي البسيط.

3-5-1 اختبار الفرضية الأولى:

تبحث الفرضية الأولى في وجود أو عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي.

3-5-1-1 اختبار الفرضية الأولى باستخدام معامل الارتباط بيرسون:

لقد تمّت دراسة الارتباط بين المتغير المستقل الأول (صافي الدخل للسهم الواحد)، مع المتغير التابع الذي هو سعر السهم السوقي، ثمّ دراسة الارتباط بين المتغير المستقل الثاني (الدخل الشامل للسهم الواحد) مع سعر السهم السوقي، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة - الفرضية الأولى

صافي الدخل للسهم الواحد	الدخل الشامل للسهم الواحد		
0.572	0.684	معامل الارتباط بيرسون	سعر السهم السوقي
0.000	0.000	مستوى الدلالة المحسوب	
72	72	عدد المفردات	

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من خلال الجدول السابق:

وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين كلّ من صافي الدخل للسهم الواحد والدخل الشامل للسهم الواحد، وبين قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهي أصغر من 0.05، ولكن يُلاحظ أنّ معامل الارتباط لم يزد بعد قياس الدخل الشامل الآخر والاعتراف به، حيث بلغ 0.684 قبل الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى بينما بلغ 0.572 بعد الاعتراف بها

وقياسها، أي أنّ الارتباط الظاهر في العلاقة ناتج عن علاقة صافي الدخل للسهم الواحد بالسعر السوقي للسهم، وليس بسبب إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى، وعليه تُقبل فرضية العدم التي تنص على أنّه لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي.

3-5-1-2 اختبار الفرضية الأولى باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط:

أولاً: نموذج العلاقة بين صافي الدخل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي:

لقد تمّت دراسة العلاقة بين صافي الدخل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي باتباع طريقة الانحدار الخطي البسيط، حيث تمّ إدخال صافي الدخل للسهم الواحد وقياس أثره على سعر السهم السوقي بطريقة Enter ثمّ تحليل النموذج الناتج عن الدراسة.

1. الارتباط الخطي البسيط:

يوضّح الجدول التالي العلاقة بين متغيرات النموذج من خلال معامل الارتباط R ، بالإضافة للقدرة التفسيرية R^2 :

الجدول رقم (4): نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الأول للفرضية الأولى

ملخص النموذج				
النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للتقدير
ارتباط خطي	0.684	0.468	0.461	154.19

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.684$ ، وهي قيمة مرتفعة وأكبر من 60% مما يدل على وجود ارتباط ضمن النموذج المدروس.

أما قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.468$ ، وهي تعبر عن حجم الأثر بمعنى مدى تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع، مما يعني أن صافي الدخل للسهم الواحد يؤثر بمقدار 0.468 بالمتغير التابع (سعر السهم السوقي)، ونجد أن R^2 المعدل (أي بعد أخذ الخطأ بعين الاعتبار) يساوي 0.461.

2. تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

يدرس هذا التحليل مدى دقة وملاءمة نموذج خط الانحدار الخاص بالبيانات حيث أن الفرضيات في هذا الاختبار هي:

- فرضية العدم H_0 : خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.
- الفرضية البديلة H_1 : خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضَّح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تحليل التباين ANOVA - النموذج الأول للفرضية الأولى

تحليل تباين خط الانحدار ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	اختبار تحليل التباين	مستوى الدلالة المحسوب	
الارتباط الخطي	الانحدار	1	1,464,479	61.605	0.00	
	البواقي	70	23,775.251			
	المجموع	71				

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق أنّ مستوى الدلالة المحسوب للاختبار يساوي 0.00، أي أنّه أصغر من 0.05، ويدل ذلك على أنّ النموذج دقيق ويمكن الاعتماد عليه والوثوق به، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يؤكّد على فعالية النموذج ودقته في تجسيد العلاقة الإحصائية ضمن المتغيرات المدروسة.

3. معاملات النموذج:

من خلال هذا الاختبار تمّ دراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات حيث:

- تنص فرضية العدم H_0 على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي.
- بينما تنص الفرضية البديلة H_1 على: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضّح في الجدول التّالي:

الجدول رقم (6): معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الأول للفرضية الأولى

معاملات نموذج الارتباط الخطي						
مستوى الدلالة المحسوب	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		النموذج	
		Beta	Std. Error	B		
0.682	0.412		20.266	8.341	الثابت	الارتباط الخطي
0.000	7.849	0.684	0.904	7.095	صافي الدخل للسهم الواحد	

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهي أصغر من 0.05، وقيمة معامل النموذج 7.095، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، ويوجد علاقة إحصائية بين المتغيرين، حيث أنّ كل تغير بمقدار واحد بالمتغير المستقل يتغير المتغير التابع بمقدار 7.095.

مما سبق تصبح معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$Y_{sp} = 8.341 + 7.095 X_{NI \text{ share}}$$

حيث أنّ Y_{sp} يرمز إلى سعر السهم السوقي (المتغير التابع)،

و $X_{NI \text{ share}}$ يرمز إلى صافي الدخل للسهم الواحد (المتغير المستقل)

ويُلاحظ من المعادلة السابقة أنّه عندما تكون قيمة صافي الدخل للسهم الواحد تساوي الصفر، فإنّ قيمة سعر السهم السوقي تكون 8.341، وكل تغير بمقدار وحدة واحدة في صافي الدخل للسهم الواحد، ينتج عنه تغير بمقدار 7.095 في سعر السهم السوقي.

ويُلاحظ أيضاً أنّ مستوى الدلالة المحسوب الخاص بثابت الانحدار هو 0.682، وهو أكبر من 0.05، أي لا دلالة إحصائية له.

من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط السابق تمّ تأكيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، حيث توصّلت الدراسة إلى نموذج ممثل للعلاقة الطردية بين صافي الدخل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، أي أنّ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي الدخل في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي.

ثانياً: نموذج العلاقة بين الدخل الشامل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي:

تمت دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (الدخل الشامل للسهم الواحد) والمتغير التابع (سعر السهم السوقي) باتباع طريقة الانحدار الخطي البسيط، حيث تم إدخال المتغير المستقل وقياس أثره على المتغير التابع بطريقة Enter، ثم تحليل النموذج الناتج عن الدراسة.

1. الارتباط الخطي البسيط:

يوضح الجدول التالي العلاقة بين متغيرات النموذج من خلال معامل الارتباط R، بالإضافة للقدرة التفسيرية R^2 :

الجدول رقم (7): نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الثاني للفرضية الأولى

ملخص النموذج				
النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للتقدير
ارتباط خطي	0.572	0.327	0.317	173.43

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.572$ ، وهي قيمة متوسطة وأكبر من 40%، مما يدل على وجود ارتباط ضمن النموذج المدروس.

أما قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.327$ ، وهي تعبر عن حجم الأثر بمعنى مدى تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع، مما يعني أن الدخل الشامل للسهم الواحد يؤثر بمقدار 0.327 بسعر السهم السوقي، ونجد أن R^2 المعدل (أي بعد أخذ الخطأ بعين الاعتبار) يساوي 0.317.

2. تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

يدرس هذا التحليل مدى دقة وملاءمة نموذج خط الانحدار الخاص بالبيانات، حيث أن الفرضيات في هذا الاختبار هي:

- فرضية العدم H_0 : خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.
- الفرضية البديلة H_1 : خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تحليل التباين ANOVA - النموذج الثاني للفرضية الأولى

تحليل تباين خط الانحدار ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	اختبار تحليل التباين	مستوى الدلالة المحسوب	
الارتباط الخطي	الانحدار	1	1,023,491.20	34.028	0.000	
	البواقي	70	30,077.934			
	المجموع	71	3,128,946.610			

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

ويُلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب للاختبار يساوي 0.000، أي أنه أصغر من 0.05، ويدل ذلك على أن النموذج دقيق ويمكن الاعتماد عليه والوثوق به، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يؤكد على فعالية النموذج ودقته في تجسيد العلاقة الإحصائية ضمن المتغيرات المدروسة.

3. معاملات النموذج:

من خلال هذا الاختبار تم دراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات حيث:

- تنص فرضية العدم H_0 على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي.
- بينما تنص الفرضية البديلة H_1 على: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الثاني للفرضية الأولى

معاملات نموذج الارتباط الخطي						
النموذج	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى الدلالة المحسوب	
	B	Std. Error	Beta			
الثابت	32.450	21.927		1.480	0.143	الارتباط الخطي
الدخل الشامل للسهم الواحد	3.219	0.552	0.572	5.833	0.000	

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهي أصغر من 0.05، وقيمة معامل النموذج 3.219، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد علاقة إحصائية بين المتغيرين، حيث أنّ كل تغير بمقدار واحد بالمتغير المستقل يتغير المتغير التابع بمقدار 3.219.

مما سبق تصبح معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$Y_{SP} = 32.450 + 3.219 X_{CI \text{ Share}}$$

حيث أنّ Y_{SP} يرمز إلى سعر السهم السوقي،

و $X_{CI \text{ Share}}$ يرمز إلى الدخل الشامل للسهم الواحد.

ويُلاحظ من المعادلة السابقة أنه عندما تكون قيمة الدخل الشامل للسهم الواحد تساوي الصفر فإنّ قيمة سعر السهم السوقي تكون 32.450، وكل تغير بمقدار وحدة واحدة في الدخل الشامل للسهم الواحد ينتج عنه تغير بمقدار 3.219 في سعر السهم السوقي.

ويُلاحظ أيضاً أنّ مستوى الدلالة المحسوب الخاص بثابت الانحدار هو 0.143، وهو أكبر من 0.05 أي لا دلالة إحصائية له.

من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط السابق تمّ تأكيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، حيث توصّلت الدراسة إلى نموذج ممثل للعلاقة الطردية بين الدخل الشامل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، أي أنّ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي.

ثالثاً: مقارنة بين النموذجين السابقين (العلاقة بين الدخل الشامل الآخر للسهم الواحد

وسعر السهم السوقي):

تمّت المقارنة بين نتائج النموذجين السابقين وهما: نموذج يربط بين صافي الدخل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، ونموذج يربط بين الدخل الشامل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، أي المقارنة بين النتائج الإحصائية قبل الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى وبعد الاعتراف بها وقياسها، وذلك من أجل التوصل لمعرفة فيما إذا كان هناك علاقة بين الدخل الشامل الآخر للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، وذلك لأنّ الدخل الشامل ينتج عن صافي الدخل بعد إضافة الدخل الشامل الآخر.

ويوضّح الجدول التالي ملخص للمقارنة بين نموذجي الانحدار الخطي البسيط السابقين:

الجدول رقم (10): مقارنة بين النماذج - الفرضية الأولى

الدخل الشامل للسهم الواحد	صافي الدخل للسهم الواحد	
0.572	0.684	R
0.327	0.468	R ²
0.317	0.461	Adjust R ²
طردية	طردية	اتجاه العلاقة
0.000 معنوية	0.000 معنوية	معنوية العلاقة
0.000 موثوق	0.000 موثوق	موثوقية النموذج

المصدر: إعداد الطالبة

يُستنتج من الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي، بالإضافة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية أيضاً بين الدخل الشامل للسهم الواحد

وسعر السهم السوقي، ونجد أنّ هذه النتيجة أتت موافقة للنتيجة المستخلصة من اختبار الارتباط بيرسون، ولكن يُلاحظ وحسب الجدول السابق بأنّ العلاقة بين الدخل الشامل للسهم الواحد وسعر السهم السوقي ناتجة عن وجود رقم صافي الدخل ضمن رقم الدخل الشامل وليس نتيجة وجود رقم الدخل الشامل الآخر ضمنها، حيث أنّ قيمة R كانت 0.684 قبل قياس بنود الدخل الشامل الأخرى والاعتراف بها، وأصبحت بعد قياسها والاعتراف بها 0.572، وبالتالي فإنّ قياس بنود الدخل الشامل الأخرى والاعتراف بها لم يؤثر إيجابياً، أي أنّه لم يزد في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي، حيث أنّ معامل الارتباط والقدرة التفسيرية لم تزد، وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة الفرضية الأولى والتي هي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي.

2-5-3 اختبار الفرضية الثانية:

تبحث الفرضية الثانية في وجود أو عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

1-2-5-3 اختبار الفرضية الثانية باستخدام معامل الارتباط بيرسون:

لقد تمّت دراسة الارتباط بين المتغير المستقل الأول (صافي الدخل)، مع المتغير التابع المُعبّر عنه بالتدفقات النقدية المستقبلية، ثمّ دراسة الارتباط بين المتغير المستقل الثاني (الدخل الشامل) مع المتغير التابع المُعبّر عنه بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة - الفرضية الثانية

الدخل الشامل	صافي الدخل		
0.613	0.628	معامل الارتباط بيرسون	التدفقات النقدية المستقبلية
0.000	0.000	درجة الدلالة	
72	72	عدد المفردات	

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق:

وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين كلٍّ من صافي الدخل والدخل الشامل من جهة، وبين قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهي أصغر من 0.05، ولكن معامل الارتباط لم يزد بعد قياس بنود الدخل الشامل الأخرى والاعتراف بها، حيث بلغ 0.628 قبل الاعتراف ببنود الدخل الشامل الأخرى وقياسها، بينما بلغ 0.613 بعد الاعتراف بها وقياسها، وعليه تُقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3-5-2 اختبار الفرضية الثانية باستخدام الانحدار الخطي البسيط:

أولاً: نموذج العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية:

لقد تمت دراسة العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية باتتباع طريقة الانحدار الخطي البسيط، حيث تم إدخال المتغير المستقل (صافي الدخل) وقياس أثره على المتغير التابع (التدفقات النقدية المستقبلية) بطريقة Enter ثم تحليل النموذج الناتج عن الدراسة.

1. الارتباط الخطي البسيط:

يوضح الجدول التالي العلاقة بين متغيرات النموذج من خلال معامل الارتباط R ، بالإضافة للقدرة التفسيرية R^2 :

الجدول رقم (12): نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الأول للفرضية الثانية

ملخص النموذج				
النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للتقدير
ارتباط خطي	0.628	0.395	0.386	2,720,890,315.85

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.628$ ، وهي قيمة مرتفعة وأكبر من 60%، مما يدل على وجود ارتباط ضمن النموذج المدروس، أما قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.395$ ، وهي تعبر عن حجم الأثر بمعنى مدى تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع، مما يعني أن صافي الدخل يؤثر بمقدار 0.395 بالتدفقات النقدية المستقبلية، ونجد أن R^2 المعدل (أي بعد أخذ الخطأ بعين الاعتبار) يساوي 0.386.

2. تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

يدرس هذا التحليل مدى دقة وملاءمة نموذج خط الانحدار الخاص بالبيانات، حيث أن الفرضيات في هذا الاختبار هي:

- فرضية العدم H_0 : خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.
- الفرضية البديلة H_1 : خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تحليل التباين ANOVA - النموذج الأول للفرضية الثانية

تحليل تباين خط الانحدار ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	اختبار تحليل التباين	مستوى الدلالة المحسوب	
الارتباط الخطي	الانحدار	1	3.382E+20	45.684	0.000	
	البواقي	70	7.403E+18			
	المجموع	71				

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق أنَّ مستوى الدلالة المحسوب للاختبار يساوي 0.000، أي أنه أصغر من 0.05، وبذلك على أنَّ النموذج دقيق ويمكن الاعتماد عليه والوثوق به، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يؤكد على فعالية النموذج ودقته في تجسيد العلاقة الإحصائية ضمن المتغيرات المدروسة.

3. معاملات النموذج:

من خلال هذا الاختبار تمَّ دراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات حيث:

- تنص فرضية العدم H_0 على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية.
- بينما تنص الفرضية البديلة H_1 على: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضَّح في الجدول التَّالي:

الجدول رقم (14): معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الأول للفرضية الثانية

معاملات نموذج الارتباط الخطي						
مستوى الدلالة المحسوب	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		النموذج	
		Beta	Std. Error	B		
0.219	-1.240		368,202,296	-456,627,297	الثابت	الارتباط الخطي
0.000	6.759	0.628	0.247	1.667	صافي الدخل	

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهي أصغر من 0.05، وقيمة معامل النموذج 1.667، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد علاقة إحصائية بين المتغيرين، حيث أنّ كل تغير بمقدار واحد بالمتغير المستقل يتغير المتغير التابع بمقدار 1.667.

مما سبق تصبح معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$Y_{Cft+1} = -456,627,297 + 1.667 X_{NI}$$

حيث أنّ Y_{Cft+1} يرمز إلى التدفقات النقدية المستقبلية عن الفترة $t+1$ ،

و X_{NI} يرمز إلى صافي الدخل.

ويُلاحظ من المعادلة السابقة أنه عندما تكون قيمة صافي الدخل تساوي الصفر فإنّ قيمة التدفقات النقدية المستقبلية تكون $-456,627,297$ ، وكل تغير بمقدار وحدة واحدة في صافي الدخل للسهم الواحد ينتج عنه تغير بمقدار 1.667 في التدفقات النقدية المستقبلية. ويُلاحظ أيضاً أنّ مستوى الدلالة المحسوب الخاص بثابت الانحدار هو 0.219، وهو أكبر من 0.05 أي لا دلالة إحصائية له.

من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط السابق تمّ تأكيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية، حيث توصّلت الدراسة إلى نموذج ممثّل للعلاقة الطردية بين صافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية، أي أنّ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي الدخل في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثانياً: نموذج العلاقة بين الدخل الشامل والتدفقات النقدية المستقبلية:

تمّت دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (الدخل الشامل) والمتغير التابع (التدفقات النقدية المستقبلية) باتباع طريقة الانحدار الخطي البسيط، حيث تمّ إدخال المتغير المستقل وقياس أثره على المتغير التابع بطريقة Enter، ثمّ تحليل النموذج الناتج عن الدراسة.

1. الارتباط الخطي البسيط:

يوضح الجدول التالي العلاقة بين متغيرات النموذج من خلال معامل الارتباط R بالإضافة للقدرة التفسيرية R^2 :

الجدول رقم (15): نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الثاني للفرضية الثانية

ملخص النموذج				
النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للتقدير
ارتباط خطي	0.613	0.376	0.367	2,762,819,320

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.613$ ، وهي قيمة مرتفعة وأكبر من 60% مما يدل على وجود ارتباط ضمن النموذج المدروس.

أما قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.376$ ، وهي تعبر عن حجم الأثر بمعنى مدى تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع، مما يعني أن الدخل الشامل يؤثر بمقدار 0.376 بالمتغير التابع (التدفقات النقدية المستقبلية)، ونجد أن R^2 المعدل (أي بعد أخذ الخطأ بعين الاعتبار) يساوي 0.367.

2. تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

يدرس هذا التحليل مدى دقة وملاءمة نموذج خط الانحدار الخاص بالبيانات حيث أن الفرضيات في هذا الاختبار هي:

- فرضية العدم H_0 : خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.
- الفرضية البديلة H_1 : خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضَّح في الجدول التَّالي:

الجدول رقم (16): تحليل التباين ANOVA - النموذج الثاني للفرضية الثانية

تحليل تباين خط الانحدار ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	اختبار تحليل التباين	مستوى الدلالة المحسوب	
الارتباط الخطي	الانحدار	1	3.221E+20	42.199	0.000	
	البواقي	70	5.343E+20	7.633E+18		
	المجموع	71	8.564E+20			

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحَظ من الجدول السابق أنَّ مستوى الدلالة المحسوب للاختبار يساوي 0.000 أي أنَّه أصغر من 0.05، ويدل ذلك على أنَّ النموذج دقيق ويمكن الاعتماد عليه والوثوق به، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يؤكِّد على فعالية النموذج ودقته في تجسيد العلاقة الإحصائية ضمن المتغيرات المدروسة.

3. معاملات النموذج:

من خلال هذا الاختبار تمَّ دراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات حيث:

- تنص فرضية العدم H_0 على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل والتدفقات النقدية المستقبلية.

- بينما تنص الفرضية البديلة H_1 على: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل و التدفقات النقدية المستقبلية.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضَّح في الجدول التَّالي:

الجدول رقم (17): معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الثاني للفرضية الثانية

معاملات نموذج الارتباط الخطي						
النموذج	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	مستوى الدلالة المحسوب	
	B	Std. Error				
الارتباط	الثابت	-486,041,948	378,413,023	-1.284	0.203	
الخطي	الدخل الشامل	1.641	0.253	6.496	0.000	

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل والتدفقات النقدية المستقبلية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهي أصغر من 0.05، وقيمة معامل النموذج 1.641، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد علاقة إحصائية بين المتغيرين، حيث أن كل تغير بمقدار واحد بالمتغير المستقل يتغير المتغير التابع بمقدار 1.641.

مما سبق تصبح معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$Y_{CFT+1} = -486,041,948 + 1.641 X_{CI}$$

حيث أن $Y_{CF,t+1}$ يرمز إلى التدفقات النقدية المستقبلية عن الفترة $t+1$ ،

و X_{CI} يرمز إلى الدخل الشامل.

ويُلاحظ من المعادلة السابقة أنه عندما تكون قيمة الدخل الشامل تساوي الصفر فإن قيمة التدفقات

النقدية المستقبلية تكون -486,041,948، وكل تغير بمقدار وحدة واحدة في الدخل الشامل ينتج

عنه تغير بمقدار 1.641 في قيمة التدفقات النقدية المستقبلية.

ويُلاحظ أيضاً أن مستوى الدلالة المحسوب الخاص بثابت الانحدار هو 0.203، وهو أكبر من

0.05 أي لا دلالة إحصائية له.

من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط السابق تم تأكيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

الدخل الشامل والتدفقات النقدية المستقبلية عن الفترة $t+1$ ، حيث توصلت الدراسة إلى نموذج ممثل

للعلاقة الطردية بين الدخل الشامل والتدفقات النقدية المستقبلية عن الفترة $t+1$ ، أي أن هناك تأثير

نو دلالة إحصائية للدخل الشامل في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ

بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثالثاً: مقارنة بين النموذجين السابقين (العلاقة بين الدخل الشامل الآخر والتدفقات النقدية المستقبلية):

تمت المقارنة بين نتائج النموذجين السابقين وهما: نموذج يربط بين صافي الدخل والتدفقات

النقدية المستقبلية، ونموذج يربط بين الدخل الشامل والتدفقات النقدية المستقبلية، أي المقارنة بين

النتائج الإحصائية قبل الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى وبعد قياسها والاعتراف بها،

وذلك من أجل التوصل لمعرفة فيما إذا كان هناك علاقة بين الدخل الشامل الآخر والتدفقات النقدية

المستقبلية، وذلك لأن الدخل الشامل ينتج عن صافي الدخل بعد إضافة الدخل الشامل الآخر.

ويوضح الجدول التالي ملخص للمقارنة بين نموذجي الانحدار الخطي البسيط السابقين:

الجدول رقم (18): مقارنة بين النماذج - الفرضية الثانية

الدخل الشامل	صافي الدخل	
0.613	0.628	R
0.376	0.395	R ²
0.367	0.386	Adjust R ²
طردية	طردية	اتجاه العلاقة
0.000 معنوية	0.000 معنوية	معنوية العلاقة
0.000 موثوق	0.000 موثوق	موثوقية النموذج

المصدر: إعداد الطالبة

يُستنتج من الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية أيضاً بين الدخل الشامل والتدفقات النقدية المستقبلية، ونجد أنّ هذه النتيجة أتت موافقة للنتيجة المستخلصة من اختبار الارتباط بيرسون، ولكن يُلاحظ وحسب الجدول السابق بأنّ العلاقة بين الدخل الشامل والتدفقات النقدية المستقبلية ناتجة عن وجود رقم صافي الدخل ضمن رقم الدخل الشامل وليس نتيجة وجود رقم الدخل الشامل الآخر ضمنها، حيث أنّ قيمة R كانت 0.628 قبل قياس بنود الدخل الشامل الأخرى والاعتراف بها، وأصبحت بعد قياسها والاعتراف بها 0.613، أي أنّ القياس والاعتراف لبنود الدخل الشامل الأخرى لم يؤثر إيجابياً، ولم يزد من قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، حيث أنّ معامل الارتباط والقدرة التفسيرية لم تزيد قبل قياسها والاعتراف بها وبعد قياسها والاعتراف

بها، وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة الفرضية الثانية، والتي هي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3-5-3 اختبار الفرضية الثالثة:

تبحث الفرضية الثالثة في وجود أو عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي.

3-5-3-1 اختبار الفرضية الثالثة باستخدام معامل الارتباط بيرسون:

لقد تمت دراسة الارتباط بين المتغير المستقل الأول (صافي الدخل) مع المتغير التابع (صافي الدخل المستقبلي)، ثم دراسة الارتباط بين المتغير المستقل الثاني (الدخل الشامل) مع المتغير التابع (صافي الدخل المستقبلي)، وذلك من أجل التوصل إلى مدى وجود ارتباط بين الدخل الشامل الآخر مع صافي الدخل المستقبلي.

الجدول رقم (19): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة - الفرضية الثالثة

الدخل الشامل	صافي الدخل		
0.975	0.975	معامل الارتباط بيرسون	صافي الدخل المستقبلي
0.000	0.000	درجة الدلالة	
72	72	عدد المفردات	

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين كلٍّ من صافي الدخل والدخل الشامل من جهة، وبين قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهي أصغر من 0.05، ولكن معامل الارتباط لم يزد بعد القياس والاعتراف لبنود الدخل الشامل الأخرى، حيث بلغ 0.975 قبل الاعتراف لبنود الدخل الشامل الأخرى وقياسها، وبلغ أيضاً 0.975 بعد الاعتراف بها وقياسها، وعليه تُقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي.

3-5-3 اختبار الفرضية الثالثة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط:

أولاً: نموذج العلاقة بين صافي الدخل وصافي الدخل المستقبلي:

لقد تمّت دراسة العلاقة بين صافي الدخل وصافي الدخل المستقبلي، باتباع طريقة الانحدار الخطي البسيط حيث تمّ إدخال المتغير المستقل وقياس أثره على المتغير التابع بطريقة Enter ثمّ تحليل النموذج الناتج عن الدراسة.

1. الارتباط الخطي البسيط:

يوضح الجدول التالي العلاقة بين متغيرات النموذج من خلال معامل الارتباط R ، بالإضافة للقدرة التفسيرية R^2 :

الجدول رقم (20): نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الأول للفرضية الثالثة

ملخص النموذج				
النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للتقدير
ارتباط خطي	0.975	0.951	0.950	347,662,254

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.975$ ، وهي قيمة مرتفعة وأكبر من 60% مما يدل على وجود ارتباط ضمن النموذج المدروس.

أما قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.951$ ، وهي تعبر عن حجم الأثر بمعنى مدى تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع، مما يعني أنّ صافي الدخل يؤثر بمقدار 0.951 على صافي الدخل المستقبلي وهي قيمة مرتفعة، ونجد أنّ R^2 المعدل (أي بعد أخذ الخطأ بعين الاعتبار) يساو 0.950.

2. تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

يدرس هذا التحليل مدى دقة وملاءمة نموذج خط الانحدار الخاص بالبيانات حيث أنّ الفرضيات في هذا الاختبار هي:

- فرضية العدم H_0 : خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.
- الفرضية البديلة H_1 : خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضَّح في الجدول التَّالي:

الجدول رقم (21): تحليل التباين ANOVA - النموذج الأول للفرضية الثالثة

تحليل تباين خط الانحدار ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	اختبار تحليل التباين	مستوى الدلالة المحسوب	
الارتباط الخطي	الانحدار	1	1.639E+20	1,356	0.000	
	البواقي	70	1.209E+17			
	المجموع	71	1.724E+20			

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق أنَّ مستوى الدلالة المحسوب للاختبار يساوي 0.000، أي أنه أصغر من 0.05، ويدل ذلك على أنَّ النموذج دقيق ويمكن الاعتماد عليه والوثوق به، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يؤكِّد على فعالية النموذج ودقته في تجسيد العلاقة الإحصائية ضمن المتغيرات المدروسة.

3. معاملات النموذج:

من خلال هذا الاختبار تمَّ دراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات حيث:

- تنص فرضية العدم H_0 على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل وصافي الدخل المستقبلي.
- بينما تنص الفرضية البديلة H_1 على: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل وصافي الدخل المستقبلي.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضَّح في الجدول التَّالي:

الجدول رقم (22): معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الأول للفرضية الثالثة

معاملات نموذج الارتباط الخطي						
مستوى الدلالة المحسوب	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		النموذج	
		Beta	Std. Error	B		
0.724	0.354		47,047,115	16,669,463	الثابت	الارتباط الخطي
0.000	36.829	0.957	0.032	1.161	صافي الدخل	

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل وصافي الدخل المستقبلي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهي أصغر من 0.05، وقيمة معامل النموذج 1.161، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة إحصائية بين المتغيرين، حيث أنّ كل تغير بمقدار واحد بالمتغير المستقل يتغير المتغير التابع بمقدار 1.161.

مما سبق تصبح معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$Y_{NI,t+1} = 16,669,463 + 1.161 X_{NI}$$

حيث أنّ $Y_{NI,t+1}$ يرمز إلى صافي الدخل المستقبلي عن الفترة $t+1$ ،

و X_{NI} يرمز إلى صافي الدخل.

ويُلاحظ من المعادلة السابقة أنّه عندما تكون قيمة صافي الدخل تساوي الصفر فإنّ قيمة صافي الدخل المستقبلي تكون 16,669,463، وكل تغير بمقدار وحدة واحدة في صافي الدخل للسهم الواحد ينتج عنه تغير بمقدار 1.161 في صافي الدخل المستقبلي.

ويُلاحظ أيضاً أنّ مستوى الدلالة المحسوب الخاص بثابت الانحدار هو 0.724، وهو أكبر من 0.05 أي لا دلالة إحصائية له.

من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط السابق تمّ تأكيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل وصافي الدخل المستقبلي، حيث توصّلت الدراسة إلى نموذج ممثل للعلاقة الطردية بين صافي الدخل وصافي الدخل المستقبلي، أي أنّ صافي الدخل له تأثير ذو دلالة إحصائية في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل.

ثانياً: نموذج العلاقة بين الدخل الشامل وصافي الدخل المستقبلي:

تمّت دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (الدخل الشامل)، والمتغير التابع (صافي الدخل المستقبلي) باتباع طريقة الانحدار الخطي البسيط، حيث تمّ إدخال المتغير المستقل، وقياس أثره على المتغير التابع بطريقة Enter، ثمّ تحليل النموذج الناتج عن الدراسة.

1. الارتباط الخطي البسيط:

يوضّح الجدول التالي العلاقة بين متغيرات النموذج من خلال معامل الارتباط R بالإضافة للقدرة التفسيرية R^2 :

الجدول رقم (23): نموذج الارتباط الخطي للعلاقة بين المتغيرين - النموذج الثاني للفرضية الثالثة

ملخص النموذج				
النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للتقدير
ارتباط خطي	0.975	0.951	0.950	346,739,630

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.975$ ، وهي قيمة مرتفعة وأكبر من 60% مما يدل على وجود ارتباط ضمن النموذج المدروس، أما قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.951$ ، وهي تعبر عن حجم الأثر بمعنى مدى تأثير المتغير المستقل بالمتغير التابع، مما يعني أن الدخل الشامل يؤثر بمقدار 0.951 على صافي الدخل المستقبلي، ونجد أن R^2 المعدل (أي بعد أخذ الخطأ بعين الاعتبار) يساوي 0.950.

2. تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

يدرس هذا التحليل مدى دقة وملاءمة نموذج خط الانحدار الخاص بالبيانات حيث أن الفرضيات في هذا الاختبار هي:

- فرضية العدم H_0 : خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.
- الفرضية البديلة H_1 : خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

وكانت نتيجة الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): تحليل التباين ANOVA - النموذج الثاني للفرضية الثالثة

تحليل تباين خط الانحدار ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	اختبار تحليل التباين	مستوى الدلالة المحسوب	
الارتباط الخطي	الانحدار	1	1.640E+20	1,363	0.000	
	البواقي	70	1.202E+17			
	المجموع	71				

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق أنَّ مستوى الدلالة المحسوب للاختبار يساوي 0.000 أي أنه أصغر من 0.05، ويدل ذلك على أنَّ النموذج دقيق ويمكن الاعتماد عليه والوثوق به، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يؤكد على فعالية النموذج ودقته في تجسيد العلاقة الإحصائية ضمن المتغيرات المدروسة.

3. معاملات النموذج:

من خلال هذا الاختبار تمَّ دراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات حيث:

- تنص فرضية العدم H_0 على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل وصافي الدخل المستقبلي.
- بينما تنص الفرضية البديلة H_1 على: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل وصافي الدخل المستقبلي.

الجدول رقم (25): معاملات نموذج الانحدار الخطي - النموذج الثاني للفرضية الثالثة

معاملات نموذج الارتباط الخطي						
مستوى الدلالة المحسوب	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		النموذج	
		Beta	Std. Error	B		
0.594	-0.536		47,491,629	-25,453,895	الثابت	الارتباط الخطي
0.000	36.932	0.975	0.032	1.171	الدخل الشامل	

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل وصافي الدخل المستقبلي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب 0.000 وهي أصغر من 0.05، وقيمة معامل النموذج 1.171، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد علاقة إحصائية بين المتغيرين، حيث أن كل تغير بمقدار واحد بالمتغير المستقل يتغير المتغير التابع بمقدار 1.171.

مما سبق تصبح معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$Y_{NI,t+1} = -25,453,895 + 1.171 X_{CI}$$

حيث أن $Y_{NI,t+1}$ يرمز إلى صافي الدخل المستقبلي عن الفترة $t+1$ ،

و X_{CI} يرمز إلى الدخل الشامل.

ويُلاحظ من المعادلة السابقة أنه عندما تكون قيمة الدخل الشامل تساوي الصفر فإن قيمة صافي الدخل المستقبلي تكون -25,453,895، وكل تغير بمقدار وحدة واحدة في الدخل الشامل ينتج عنه تغير بمقدار 1.171 في صافي الدخل المستقبلي.

ويُلاحظ أيضاً أن مستوى الدلالة المحسوب الخاص بثابت الانحدار هو 0.594، وهو أكبر من 0.05 أي لا دلالة إحصائية له.

من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط السابق تم تأكيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل وصافي الدخل المستقبلي، حيث توصلت الدراسة إلى نموذج ممثل للعلاقة الطردية بين الدخل الشامل وصافي الدخل المستقبلي، أي أن الدخل الشامل له تأثير ذو دلالة إحصائية في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل.

ثالثاً: مقارنة بين النموذجين السابقين (العلاقة بين الدخل الشامل الآخر وصافي الدخل المستقبلي):

تمت المقارنة بين نتائج النموذجين السابقين وهما: نموذج يربط بين صافي الدخل وصافي الدخل المستقبلي، ونموذج يربط بين الدخل الشامل وصافي الدخل المستقبلي، أي المقارنة بين النتائج الإحصائية قبل الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى وبعد قياسها والاعتراف بها، وذلك من أجل التوصل لمعرفة فيما إذا كان هناك علاقة بين الدخل الشامل الآخر وصافي الدخل المستقبلي، وذلك لأن الدخل الشامل ينتج عن صافي الدخل بعد إضافة الدخل الشامل الآخر.

ويوضح الجدول التالي ملخص للمقارنة بين نموذجي الانحدار الخطي البسيط السابقين:

الجدول رقم (26): مقارنة بين النماذج - الفرضية الثالثة

الدخل الشامل	صافي الدخل	
0.975	0.975	R
0.951	0.951	R ²
0.950	0.950	Adjust R ²
طردية	طردية	اتجاه العلاقة
0.001 معنوية	0.000 معنوية	معنوية العلاقة
0.000 موثوق	0.000 موثوق	موثوقية النموذج

المصدر: إعداد الطالبة

يُستنتج من الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل وصافي الدخل المستقبلي، بالإضافة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية أيضاً بين الدخل الشامل وصافي الدخل

المستقبلي، ونجد أنّ هذه النتيجة أتت موافقة للنتيجة المستخلصة من اختبار الارتباط بيرسون، ولكن يُلاحظ وحسب الجدول السابق بأنّ العلاقة بين الدخل الشامل وصافي الدخل المستقبلي ناتجة عن وجود رقم صافي الدخل ضمن رقم الدخل الشامل وليس نتيجة وجود رقم الدخل الشامل الآخر ضمنها، حيث أنّ قيمة R كانت 0.975 قبل قياس بنود الدخل الشامل الأخرى والاعتراف بها، وبقيت نفسها بعد قياسه والاعتراف به، أي أنّ الاعتراف ببنود الدخل الشامل الأخرى وقياسها لم يُؤثر إيجابياً، ولم يزد في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل، حيث أنّ معامل الارتباط والقدرة التفسيرية لم تزد، وبالتالي يمكن التوصل إلى نتيجة الفرضية الثالثة والتي هي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للدخل الشامل الآخر في قدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

بناءً على الدراسة التطبيقية السابقة، تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

1. عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الدخل الشامل الآخر وقدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي، في حين أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين صافي الدخل وقدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين باتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة اعتماداً على سعر السهم السوقي.
2. عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الدخل الشامل الآخر وقدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، في حين أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين صافي الدخل وقدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
3. عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الدخل الشامل الآخر وقدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي، في حين أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين صافي الدخل وقدرة معلومات الأرباح على مساعدة المستخدمين عند التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي.

ثانياً - التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة يوصى بما يلي:

1. الاعتماد على رقم صافي الدخل أكثر من الاعتماد على رقم الدخل الشامل عند اتخاذ القرارات الاقتصادية المُعتمِدة على سعر السهم السوقي.
2. الاعتماد على رقم صافي الدخل أكثر من الاعتماد على رقم الدخل الشامل عند بناء التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.
3. الاعتماد على رقم صافي الدخل أكثر من الاعتماد على رقم الدخل الشامل عند بناء التوقعات المتعلقة بصافي الدخل المستقبلي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً - الكتب:

- اسماعيل، اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن، وميالة، بطرس، (2010). المحاسبة المتوسطة (1)، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- اسماعيل اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن مرعي، ويوسف، علي، (2011). المحاسبة المتوسطة (2)، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- حامد، عبد الله محمد، (2015). نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- شنوف، شعيب، (2012). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبداع المالي: IFRS، الطبعة الأولى، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- فخر، نواف، الرضا، عقبة، والمصري، تيسير، (2011). المشكلات المحاسبية المعاصرة، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- القاضي، حسين، ميالة، بطرس، والحلبي، نبيل، (2004). مبادئ المحاسبة (1)، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- قندوز، عبد الكريم، (2017). الخيارات، المستقبلات والمشتقات المالية الأخرى، الطبعة الأولى، لندن: إي كتب.

- مهيدات، محمود فهد، (2012). عقود الخيارات و دورها في الأزمة الماليّة من منظور الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الأردن: أواج للطباعة والنشر والتوزيع.
- مؤسسة المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، (2016). معيّار المحاسبة الدولي رقم 1- عرض القوائم الماليّة، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مترجم)، السعودية.
- مؤسسة المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، (2016). معيّار المحاسبة الدولي رقم 16- العقارات والآلات والمعدات، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مترجم)، السعودية.
- مؤسسة المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، (2016). معيّار المحاسبة الدولي رقم 19- منافع الموظف، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مترجم)، السعودية.
- مؤسسة المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، (2016). معيّار المحاسبة الدولي رقم 21- آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مترجم)، السعودية.
- مؤسسة المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، (2016). معيّار المحاسبة الدولي رقم 32- الأدوات الماليّة: العرض، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مترجم)، السعودية.

ثانياً- المقالات:

- أحمد سالم، بدر الدين فاروق، وحامد أحمد، نصر الدين، (2013). الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات الماليّة السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 14، السودان.

- تسعديت، بوسيعين، إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم، ورقة عمل في الملتقى الدولي الأول بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر.
- الخطيب، حازم بدر، (2012). المحافظة على رأس المال في ظل التغير المستمر في الأسعار وقياس الأرباح في المنشآت الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، الجزائر.
- صالح، رضا، (2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم ٢، مصر.
- النجار، جميل، (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 3، الأردن.
- يوسف، علي، (2012). أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، دمشق.

ثالثاً- رسائل الماجستير والدكتوراه:

- جمعان، فادي، (2014). مدى تلبية افصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق.

- رفاعه، تامر، (2011). متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في

المصارف وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة

دمشق، دمشق.

- يونس، نجاه، (2011). إطار مقترح لقياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قرارات

المستثمرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

المراجع باللغة الانكليزية:

أولاً- الكتب:

- Barth, Mary E., (2007). Research, Standard Setting, and Global Financial Reporting, USA: Now publisher.
- Bellandi, Francesco, (2012). Dual Reporting for Equity and Other Comprehensive Income under IFRSs and U.S GAAP, United Kingdom: John Wiley & Sons.
- Bilgin, Mehmet Huseyin, et al, (2016). Country Experiences in Economic Development, Management and Entrepreneurship, Switzerland: Springer International Publishing.
- Chaudhry, Asif, et al, (2016). Wiley 2016 Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards, United States of America: John wiley & sons.
- Cristiano, Busco, et al, (2013). Integrated Reporting: Concepts and Cases that Redefine Corporate Accountability, Switzerland: Springer international publishing.

- Delaney, Patrick R., Whittington, O. Ray, (2010). Wiley CPA Exam Review 2011, Financial Accounting and Reporting, United States of America: John Wiley & Sons.
- Epstein, Barry J., and Jermakowicz, Eva K., (2010). WILEY Interpretation and Application of International Financial Reporting standards 2010, United Kingdom: John Wiley & Sons.
- Financial accounting standards board, (1997). Statement of financial accounting standards No. 130- Reporting comprehensive.
- Hodder, Leslie, Hopkins, Patrick, and Schipper, Katherine, (2014). Fair Value Measurement in Financial Reporting, Vol No 8, USA: Now Publishers.
- Hunton, James E, Libby, Robert, and Mazza, Cheri L., (2006). Financial reporting transparency and earning management, The Accounting review, Vol 81, No. 1.
- International Accounting Standards Committee Foundation, (2015). International Financial Reporting Standards, United Kingdom.
- Kimmel, Paul D., weygandt, Jerry J., and Kieso, Donald E., (2011). Financial Accounting, (6th Ed), United States of America: John Wiley & Sons.
- Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2010). Intermediate Accounting: IFRS Edition, Volume 1, United States of America: John wiley & sons.

- Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2012). Intermediate Accounting, (14th Ed), United States of America: John wiley & sons, Inc.
- Lo, Kin, and Lys, Thomas Z., (2000). Bridging the Gap between Value Relevance and Information Content.
- McEwen, Ruth Ann, (2009), Transparency in Financial Reporting: A Comparison between IFRS and US GAAP, Britain: Harriman house Ltd.
- Mirza, Abbas A., (2010). IFRS: Practical Implementation Guide and Workbook, (2nd Ed).
- Nikolai, Loren A., Bazley, John D., and Jones, Jefferson P., (2010). Intermediate Accounting, (11th edition), United States of America: Cengage learning.
- Pratt, Jamie, (2010). Financial Accounting in an Economic Context, 8th Ed, United States of America: John wiley & sons.
- Robinson, Thomas R., et al., (2012). International Financial Statement Analysis, (2nd Ed), John Wiley & Sons.
- Sinha, Gokul, (2012). Financial statement analysis, 2nd Ed, Calcutta University, PHI learning private Ltd.
- Warren, Carl S., Reeve, James M., Duchac, Jonathan, (2013). Financial & Managerial Accounting, 12th Ed, United States of America: Cengage Learning.

- Weil, Roman L., Schipper, Katherine, Francis, Jennifer, (2013). Financial Accounting: An Introduction to Concepts, Methods and Uses, (14th Ed), Cengage Learning.
- Weygandt, Jerry J., Kimmel, Paul D., Kieso, Donald E., (2011). Financial Accounting: IFRS Edition, United States of America: John Wiley & Sons.
- Wolk, Harry I., Dodd, James L., Rozycki, John J., (2013). Accounting Theory: Conceptual Issues in a Political and Economic Environment, 8th Ed, United States of America: SAGE Publications.
- Zyla, Mark L., (2012). Fair Value Measurement: Practical Guidance and Implementation, 2nd Ed, John Wiley & Sons.

ثانياً - المقالات:

- Deol, Harjinder S., and Nazari, Jamal A., (2013). The Decision Usefulness of Comprehensive Income Reporting: Evidence from Canada, retrieved Mar 07, 2015 from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2198742, Canada.
- Ferraro, Olga, and Veltri, Stefania, (2012). The Value Relevance of Foreign Currency Translation Adjustments (FCTAs) in the Italian Stock Exchange, Journal of Modern Accounting and Auditing, ISSN 1548-6583, Italy.
- Groen, Angela, (2010). The value relevance of other comprehensive income under IAS 1: an empirical investigation, Amsterdam business school, Amsterdam.

- Karunarathne, W.V.A.D Rajapakse, R.M.D.A.P., (2010). The value relevance of financial statements' information: With special reference to the listed companies in Colombo stock exchange, retrieved Apr 15, 2017 from <http://repository.kln.ac.lk/jspui/bitstream/123456789/4516/2/WVAD%20Karunaratne.pdf>, Colombo.
- Kubota, Keiichi, Suda, Kazuyuki, and Takehara, Hitoshi, (2009). Information content of other comprehensive income and net income, retrieved Mar 20, 2015 from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1393746, Japan.
- Mechelli, Alessandro, and Cimini, Riccardo, (2013). Is Comprehensive Income Value Relevant and Does Location Matter? A European Study, a Journal of the European Accounting Association, Europe.
- Nilsson, Henrik, (2003). Essays on the value relevance of financial statement information, Umea University, Sweden.
- Pinto, Jo Ann, (2005). How comprehensive is comprehensive income? The value relevance of foreign currency translation Adjustment, Journal of International Financial Management and Accounting, United states.
- Saeedi, Ali, (2008). Examining the superiority of comprehensive income to net income as a measure of firm performance, retrieved Apr 17, 2015 from [http://www.americanjournalofscientificresearch.com/sample_article\[1\].pdf](http://www.americanjournalofscientificresearch.com/sample_article[1].pdf), Iran.

- YousefiNejad, Maryam, Embong, Zaini, and Ahma, Azlina, (2014). Value Relevance of Other Comprehensive Income, International Management Accounting Conference, Malaysia.

ثالثاً - رسائل الماجستير والدكتوراه:

- Günther, Robert, (2015). Value-Relevance of Other Comprehensive Income under IFRS, PhD thesis, St. Gallen.
- Lin, Stephen W., and Ramond, Olivir J., (2007). Value Relevance of Comprehensive Income and Its Components, Europlace Institute of Finance.
- Nijman, Guus, (2011). What is the value relevance of reporting Other Comprehensive Income, BSc Thesis, Universities van Amsterdam.

الملاحق

أولاً- الجدول رقم (1): بيانات متغيرات الدراسة- الجزء الأول:

الجدول رقم (1)، ص 1

اسم المنشأة	السنة	العملة	صافي الدخل	ربحية السهم	الدخل الشامل الآخر
مصرف عجمان ش.م.ع.	2010	AED	4,034,000.00	0.004	161,000.00-
	2011	AED	6,956,000.00	0.007	15,545,000.00-
	2012	AED	33,521,000.00	0.034	23,276,000.00
	2013	AED	10,599,000.00	0.011	26,780,000.00-
	2014	AED	71,396,000.00	0.071	7,197,000.00-
	2015	AED	122,075,000.00	0.115	7,032,000.00
بنك دبي التجاري ش.م.ع.	2010	AED	820,589,000.00	0.420	26,887,000.00-
	2011	AED	822,100,000.00	0.420	15,829,000.00
	2012	AED	852,838,000.00	0.420	50,668,000.00
	2013	AED	1,010,235,000.00	0.500	32,179,000.00
	2014	AED	1,202,256,000.00	0.540	15,096,000.00
	2015	AED	1,066,229,000.00	0.380	76,102,000.00-
بنك الامارات للاستثمار ش م ع	2010	AED	20,348,000.00	46.360	45,493,000.00
	2011	AED	22,286,000.00	45.090	7,620,000.00-
	2012	AED	26,326,000.00	47.870	68,910,000.00
	2013	AED	36,229,000.00	60.380	17,560,000.00-
	2014	AED	46,234,000.00	71.130	11,089,000.00-
	2015	AED	28,134,000.00	40.190	39,540,000.00-
بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع.	2010	AED	2,339,183,000.00	0.370	834,671,000.00
	2011	AED	2,483,483,000.00	0.410	138,704,000.00
	2012	AED	2,554,019,000.00	0.410	344,427,000.00
	2013	AED	3,256,366,000.00	0.520	217,472,000.00

الجدول رقم (1)، ص 2

13,049,000.00	0.830	5,139,030,000.00	AED	2014	بنك دبي الإسلامي
550,587,000.00-	1.180	7,123,768,000.00	AED	2015	
422,103,000.00	0.210	812,633,000.00	AED	2010	
193,407,000.00-	0.260	1,056,415,000.00	AED	2011	
62,901,000.00-	0.300	1,192,154,000.00	AED	2012	
181,354,000.00	0.380	1,718,029,000.00	AED	2013	
1,477,000.00-	0.610	2,803,726,000.00	AED	2014	
154,945,000.00-	0.810	3,839,260,000.00	AED	2015	
6,679,000.00	0.030	61,262,000.00	AED	2010	مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
515,000.00	0.165-	448,552,000.00-	AED	2011	
66,117,000.00	0.033	81,112,000.00	AED	2012	
53,444,000.00-	0.039	139,488,000.00	AED	2013	
2,597,000.00-	0.093	364,191,000.00	AED	2014	
14,718,000.00-	0.163	640,679,000.00	AED	2015	
2,073,000.00-	4.750	836,602,000.00	AED	2010	بنك المشرق (ش.م.ع)
94,040,000.00-	4.850	861,042,000.00	AED	2011	
35,490,000.00-	7.760	1,370,636,000.00	AED	2012	
54,318,000.00	10.680	1,881,863,000.00	AED	2013	
5,240,000.00-	14.200	2,486,270,000.00	AED	2014	
176,140,000.00-	13.530	2,434,645,000.00	AED	2015	
9,644,317.00-	0.100	21,177,774.00	AED	2010	دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين - أمان
18,129,185.00-	0.100-	22,348,981.00-	AED	2011	
2,905,553.00	0.040	6,024,933.00	AED	2012	
35,534,830.00	0.230-	55,201,433.00-	AED	2013	
3,770,720.00	0.010	494,687.00	AED	2014	
9,266,823.00	0.010	2,182,533.00	AED	2015	

الجدول رقم (1)، ص 3

98,454,036.95-	1.349	317,125,350.75	AED	2010	المجموعة العربية للتأمين ش.م.ب.
47,290,859.19-	1.349-	287,118,254.93-	AED	2011	
131,105,643.01	1.079	167,103,364.07	AED	2012	
67,556,442.78-	1.214	200,672,453.27	AED	2013	
4,965,202.90-	1.079	154,434,001.22	AED	2014	
79,672,617.26-	0.270-	102,866,051.49-	AED	2015	
199,743.00-	0.090-	9,023,998.00-	AED	2010	دار التكافل
306,866.00	0.040-	4,469,227.00-	AED	2011	
158,032.00	0.128-	12,761,033.00-	AED	2012	
51,532.00-	0.008	840,718.00	AED	2013	
1,761,983.00-	0.046	4,564,113.00	AED	2014	
1,072,967.00	0.071-	7,141,610.00-	AED	2015	
8,386,000.00-	0.200	21,751,000.000	AED	2010	دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين
4,113,000.00-	0.210	23,620,000.00	AED	2011	
13,487,000.00	0.250	29,113,000.00	AED	2012	
110,297,000.00	0.260	30,207,000.00	AED	2013	
107,259,000.00	0.310	35,771,000.00	AED	2014	
29,508,000.00-	0.350	40,811,000.00	AED	2015	
1,685,000.00-	54.190	191,717,000.00	AED	2010	أورينت للتأمين
3,273,000.00-	51.380	204,234,000.00	AED	2011	
39,925,000.00	52.190	213,478,000.00	AED	2012	
282,564,000.00	58.220	240,004,000.00	AED	2013	
423,511,000.00	49.340	252,109,000.00	AED	2014	
249,654,000.00	52.780	272,037,000.00	AED	2015	

ثانياً- الجدول رقم (2): بيانات متغيرات الدراسة- الجزء الثاني:

الجدول رقم (2)، ص 1

الدخل الشامل الآخر للسهم الواحد	صافي الدخل للسهم الواحد	متوسط سعر السهم السوقي	الدخل الشامل	اسم المنشأة
0.000161-	0.00	0.81	3,873,000.00	مصرف عجمان ش.م.ع.
0.015545-	0.01	0.81	8,589,000.00-	
0.023276	0.03	0.91	56,797,000.00	
0.026780-	0.01	1.95	16,181,000.00-	
0.007197-	0.07	2.84	64,199,000.00	
0.006697	0.12	2.05	129,107,000.00	
0.013850-	0.42	3.20	793,702,000.00	بنك دبي التجاري ش.م.ع.
0.008154	0.42	3.02	837,929,000.00	
0.024857	0.42	2.92	903,506,000.00	
0.015787	0.50	3.93	1,042,414,000.00	
0.006733	0.54	6.22	1,217,352,000.00	
0.027153-	0.38	6.65	990,127,000.00	
101.235936	45.28	950.00	65,841,000.00	بنك الامارات للاستثمار ش م ع
15.415116-	45.08	892.43	14,666,000.00	
125.290909	47.87	790.78	95,236,000.00	
29.266667-	60.38	727.68	18,669,000.00	
17.060000-	71.13	615.00	35,145,000.00	
56.485714-	40.19	499.56	11,406,000.00-	
0.150181	0.42	2.76	3,173,854,000.00	بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع.
0.024957	0.45	3.60	2,622,187,000.00	
0.061972	0.46	2.92	2,898,446,000.00	
0.039129	0.59	5.02	3,473,838,000.00	

الجدول رقم (2)، ص 2

0.002348	0.92	9.07	5,152,079,000.00	بنك دبي الإسلامي
0.099066-	1.28	9.10	6,573,181,000.00	
0.111778	0.22	2.19	1,234,736,000.00	
0.050936-	0.28	2.07	863,008,000.00	
0.016566-	0.31	2.00	1,129,253,000.00	
0.046567	0.44	3.37	1,899,383,000.00	
0.000374-	0.71	7.06	2,802,249,000.00	
0.039274-	0.97	6.68	3,684,315,000.00	
0.002748	0.03	0.81	67,941,000.00	مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
0.000212	0.18-	0.72	448,037,000.00-	
0.027204	0.03	0.68	147,229,000.00	
0.015032-	0.04	0.87	86,044,000.00	
0.000661-	0.09	0.98	361,594,000.00	
0.003745-	0.16	1.51	625,961,000.00	
0.012261-	4.95	86.80	834,529,000.00	بنك المشرق (ش.م.ع)
0.556196-	5.09	76.93	767,002,000.00	
0.209904-	8.11	69.92	1,335,146,000.00	
0.321262	11.13	63.39	1,936,181,000.00	
0.030992-	14.70	120.72	2,481,030,000.00	
0.992166-	13.71	113.67	2,258,505,000.00	
0.045925-	0.10	0.78	11,533,457.00	دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين - أمان
0.080306-	0.10-	0.60	40,478,166.00-	
0.012871	0.03	0.92	8,930,486.00	
0.157408	0.24-	1.06	19,666,603.00-	
0.016703	0.00	0.97	4,265,407.00	

الجدول رقم (2)، ص 3

0.041049	0.01	0.63	11,449,356.00	
0.475853-	1.53	25.52	218,671,313.80	المجموعة العربية للتأمين ش.م.ب.
0.238804-	1.45-	27.05	334,409,114.12-	
0.662043	0.84	24.65	298,209,007.07	
0.341139-	1.01	19.72	133,116,010.49	
0.025073-	0.78	25.26	149,468,798.32	
0.402322-	0.52-	25.60	182,538,668.75-	
0.001997-	0.09-	1.09	9,223,741.00-	دار التكافل
0.003069	0.04-	0.73	4,162,361.00-	
0.001580	0.13-	0.60	12,603,001.00-	
0.000515-	0.01	0.68	789,186.00	
0.017620-	0.05	0.86	2,802,130.00	
0.010730	0.07-	0.57	6,068,643.00-	
0.076236-	0.20	2.21	13,365,000.00	دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين
0.035610-	0.20	2.07	19,507,000.00	
0.116771	0.25	2.24	42,600,000.00	
0.954952	0.26	2.29	140,504,000.00	
0.928649	0.31	3.43	143,030,000.00	
0.255481-	0.35	2.87	11,303,000.00	
0.561667-	63.91	110.45	190,032,000.00	أورينت للتأمين
0.872800-	54.46	92.03	200,961,000.00	
9.858025	52.71	82.93	253,403,000.00	
69.768889	59.26	81.85	522,568,000.00	
84.702200	50.42	68.89	675,620,000.00	
49.930800	54.41	66.30	521,691,000.00	

ثالثاً- الجدول رقم (3): بيانات متغيرات الدراسة- الجزء الثالث:

الجدول رقم (3)، ص 1

اسم المنشأة	الدخل الشامل للسهم الواحد	التدفقات النقدية عن t+1 الفترة	صافي الدخل عن t+1 الفترة
مصرف عجمان ش.م.ع.	0.003873	5,182,000.00-	6,956,000.00
	0.008589-	27,984,000.00	33,521,000.00
	0.056797	9,762,000.00	10,599,000.00
	0.016181-	1,457,519,000.00	71,396,000.00
	0.064199	130,055,000.00-	122,075,000.00
	0.122959	480,520,000.00-	125,545,000.00
بنك دبي التجاري ش.م.ع	0.408853	512,022,000.00-	822,100,000.00
	0.431636	36,252,000.00	852,838,000.00
	0.443253	85,674,000.00	1,010,235,000.00
	0.511400	1,706,806,000.00-	1,202,256,000.00
	0.542931	1,500,162,000.00	1,066,229,000.00
	0.353272	596,317,000.00	1,003,065,000.00
بنك الامارات للاستثمار ش م ع	146.516503	13,888,000.00	22,286,000.00
	29.669040	166,820,000.00-	26,326,000.00
	173.156364	319,915,000.00	36,229,000.00
	31.115000	1,122,001,000.00	46,234,000.00
	54.069231	530,235,000.00	28,134,000.00
	16.294286-	888,107,000.00-	33,892,000.00
	0.471805	6,943,448,000.00	2,554,019,000.00

الجدول رقم (3)، ص 2

3,256,366,000.00	2,327,883,000.00	0.521512	الوطني ش.م.ع.
5,139,030,000.00	17,827,235,000.00	0.625041	
7,123,768,000.00	7,065,187,000.00	0.927004	
7,239,163,000.00	11,805,280,000.00	1.182700	
1,056,415,000.00	1,024,010,000.00-	0.326972	بنك دبي الإسلامي
1,192,154,000.00	975,897,000.00	0.227284	
1,718,029,000.00	6,777,158,000.00	0.297402	
2,803,726,000.00	4,780,464,000.00-	0.487712	
3,839,260,000.00	3,643,895,000.00	0.710171	
4,050,051,000.00	4,751,715,000.00	0.933856	
448,552,000.00-	12,493,067,000.00-	0.027954	مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.
81,112,000.00	407,151,000.00-	0.184345-	
139,488,000.00	3,023,038,000.00	0.060578	
364,191,000.00	1,601,517,000.00-	0.024201	
640,679,000.00	145,046,000.00	0.091999	
105,632,000.00	3,654,277,000.00	0.159261	
861,042,000.00	3,628,489,000.00-	4.935793	بنك المشرق (ش.م.ع.)
1,370,636,000.00	1,722,475,000.00	4.536407	
1,881,863,000.00	2,080,213,000.00	7.896675	
2,486,270,000.00	1,924,479,000.00	11.451476	
2,434,645,000.00	3,383,273,000.00	14.673967	
1,953,911,000.00	675,255,000.00	12.721763	
22,348,981.00-	2,754,289.00	0.054921	دبي

الجدول رقم (3)، ص 3

6,024,933.00	6,482,674.00	0.179305-	الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين - أمان
55,201,433.00-	12,979,431.00	0.039559	
494,687.00	6,968,277.00-	0.087117-	
2,182,533.00	3,314,521.00-	0.018894	
20,082,396.00-	1,904,238.00	0.050717	
287,118,254.93-	186,518,926.51	1.056894	المجموعة العربية للتأمين ش.م.ب.
167,103,364.07	175,050,387.19	1.688662-	
200,672,453.27	1,456,801,326.20-	1.505863	
154,434,001.22	312,497,457.82-	0.672194	
102,866,051.49-	559,354,393.55	0.754771	
136,961,344.26	41,286,741.55	0.921763-	
4,469,227.00-	15,383,499.00	0.092237-	دار التكافل
12,761,033.00-	18,528,254.00	0.041624-	
840,718.00	8,465,439.00-	0.126030-	
4,564,113.00	18,489,408.00-	0.007892	
7,141,610.00-	13,934,865.00	0.028021	
5,022,166.00	16,782,043.00	0.060686-	
23,620,000.00	30,982,000.00-	0.121500	دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين
29,113,000.00	20,079,000.00	0.168892	
30,207,000.00	23,962,000.00	0.368831	
35,771,000.00	18,049,000.00	1.216485	
40,811,000.00	17,660,000.00	1.238355	
44,033,000.00	19,030,000.00	0.097861	
204,234,000.00	17,636,000.00	63.344000	أورينت للتأمين
213,478,000.00	15,307,000.00	53.589600	

الجدول رقم (3)، ص 4

240,004,000.00	62,747,000.00	62.568642
252,109,000.00	144,949,000.00	129.029136
272,037,000.00	104,007,000.00-	135.124000
313,847,000.00	299,805,000.00	104.338200

Abstract

This research examines the effect of recognition and measurement for other comprehensive items in the value relevance of earning, so the research studying the benefit added to users after adding other comprehensive income items to the income statement, in terms of helping them make the right economic decisions, helping them expected future cash flows and future earnings.

The study done on a sample of 12 companies listed in the Dubai Financial Market (DFM), for the period 2010-2015, the data collected from the DFM website, and from the official sites of the research sample, the researcher used the method of comparing the results before measuring and recognizing the other comprehensive income, and after measuring and recognizing it, using the pearson correlation coefficient, and then simple linear regression, in order to test the three research hypotheses, and finding the effect of other comprehensive income on the appropriate value for profit.

The results shows that there is no statistically significant correlation between other comprehensive income on the one hand, and the ability of earning information to help users make the right economic decisions, the ability of earning information to help users predict future cash flows, and the ability of earning information to help users at forecasting net income.

Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economic
Department Of Accounting



**The impact of recognition and measurement for
other comprehensive income items in
the value relevance of earning
(Empirical Study)**

A dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the
Master Degree in Accounting

By:

Rahaf Daher

Supervisor

Dr. Abd Alrahman Muri

2017- 2018